عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

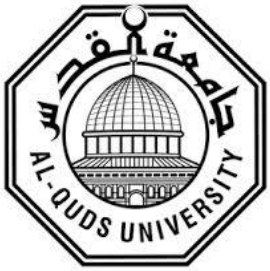

الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية

فدوى احمد مصطفى فرحان

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1435 هـ - 2014 م

الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية

إعداد الطالبة :

فدوى احمد مصطفى فرحان

بكالوريوس تنمية اجتماعية وأسرية تخصص خدمة اجتماعية من

جامعة القدس المفتوحة في رام الله

إشراف:

الأستاذ الدكتور : يوسف ذياب عواد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإرشاد النفسي والتربوي، كلية العلوم التربوية – جامعة القدس

القدس – فلسطين

1435 هـ - 2014 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الارشاد النفسي والتربوي

إجازة الرسالة

الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية

اسم الطالبة : فدوى احمد مصطفى فرحان

الرقم الجامعي : 20912247

المشرف : أ. د . يوسف ذياب عواد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 11 /2 / 2014 م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة اسماؤهم وتواقيعهم .

1- رئيس لجنة المناقشة: أ. د . يوسف ذياب عواد التوقيع:

2- ممتحنا داخليا: د. سهير سليمان الصباح التوقيع:

3- ممتحنا داخليا: د. عمر الريماوي التوقيع:

القدس – فلسطين

1435هـ -2014 م

الإهداء

إلى والدي العزيز أطال الله عمره وأنعم عليه بالصحة والعافية

إلى من أنارت لي دربي بدعائها وحنانها وحبها ، ربيع حياتي ومعنى شموخي، والدتي الحبيبة

إلى من شاركني همي وفرحي .....إخوتي وأخواتي مصدر إعتزازي وتقديري

إلى مهجة قلبي وفؤادي .....أطفالي الاحباء عمرو و روان وعماد ومحمد

إلى كل زملائي وزميلاتي الذين مدوا لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الزميلات العزيزات ميسون سمور وعفاف الحاج والأستاذة غادة شديد لمساعدتهن الجادة والقيمة .

والى اصدقائي وصديقاتي وخصوصا فريق العمل في اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي – رام الله لما وفروه لي من دعم ومساندة وتشجيع من أجل الوصول إلى هذا الإنجاز وكذلك زميلاتي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

الباحثة

فدوى احمد فرحان

إقرار:

أقر أنا مقدمة هذه الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: فدوى احمد مصطفى فرحان

التوقيع:.....

التاريخ: / / 2014 م

الشكر والتقدير

الحمد لله تعالى الذي أعانني على إتمام وإنجاز هذا العمل الذي أعتز به، واعترافا مني لأهل الفضل بفضلهم، فإنني أتوجه بداية بالشكر والامتنان لأهلي الاعزاء وأولادي الاحباء الذين بذلوا قصارى جهدهم من أجل توفير الأجواء المناسبة لي لإتمام هذا البحث.

وأقدم شكري وتقديري لأستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور يوسف ذياب عواد الذي لم يبخل علي بالتوجيهات الكريمة والعلمية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام في قسم الدراسات العليا في كلية التربية، ولأعضاء الهيئة الدراسية في قسم الإرشاد النفسي والتربوي في جامعة القدس ولأعضاء لجنة المناقشة الاعزاء.

ولا يفوتني أن اتقدم بالشكر الجزيل أيضا لكل من وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية، وإلى الهيئات الادارية والعاملات الإجتماعيات في المؤسسات النسوية في الضفة الغربية في فلسطين، والى كل الزملاء والزميلات الذين سهلوا علي المهمة، وإلى جميع الاصدقاء والصديقات وجميع من وقف إلى جانبي وقدم لي الدعم والمساندة.

مصطلحات الدراسة:

- **العنف ضد المرأة** : يعرف العنف في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة بأنه أي فعل أو قول او سلوك مقصود أو غير مقصود، يمارس ضد الأنثى على أساس جنسها، ويؤدي إلى معاناة نفسية أو جسدية أو جنسية مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الإهمال أو التهميش أو الاهانة أو الإيذاء أو التهديد أو الاستغلال أو الإكراه أو الإجبار أو التمييز، سواء في الحياة العامة أو الخاصة، مما يؤدي إلى انتهاك حقوقها وحريتها وامتهان كرامتها الإنسانية وإنكارها لشخصيتها والتقليل من احترامها لذاتها، أو الانتقاص من إمكاناتها الذهنية والجسدية، ويأخذ العنف ضد المرأة أشكالا متعددة تتراوح ما بين الاهانة اللفظية وحتى القتل." الخطة الوطنية الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019".
- **البيوت الآمنة:** هي المراكز الانتقالية المتخصصة لإيواء الفتيات والنساء المعنفات، اللواتي يتعرضن لضحايا العنف الأسري والاجتماعي، وهو ليس مكانا للتوقيف او الاعتقال إنما مكان للحماية، ووجودهن فيه يكون لفترة مؤقتة لا تزيد عن سنة وفق النظام الداخلي للبيت الأمن. (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2009).
- **المؤسسات النسوية:** هي من مؤسسات المجتمع المدني التي تديرها نساء تعنى بقضايا المرأة من الناحية الاجتماعية والحقوقية، ولها رؤيا خاصة وإيمانُ بقضايا المرأة، وتقدم الخدمات المختلفة للنهوض بالمرأة بالتشارك ما بين هذه المؤسسات والمؤسسات الحكومية.(مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي،2009)

- **النساء العاملات:** النساء ذات العلاقة بعمل المؤسسات النسوية سواء أكانت هيئة إدارية ترسم سياسات المؤسسات أو العمل على تنفيذ أهداف المؤسسات كهيئة عاملة.
- **الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة:** يقصد بها تلك الأوضاع التي تظهر أو تنتج جراء لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة، وتتحدد ببعد التوجه نحو المنتفعة، وبعد التوجه نحو المجتمع، وبعد التوجه نحو المؤسسة.

ويُعرف إجرائياً: بدرجة استجابة النساء العاملات لأبعاد لجوء المرأة المعنفة للبيوت الامنة بحسب المقياس الذي أعد لذلك.

- المحافظات الوسطى: ويقصد بها محافظة رام الله والبيرة ومحافظة القدس وضواحيها.
- المحافظات الشمالية: ويقصد بها محافظات نابلس وطولكرم وجنين وقلقيلية وقراها.
- المحافظات الجنوبية: ويقصد بها محافظات الخليل وبيت لحم وقراها.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية، كما هدفت أيضا إلى معرفة الاختلاف في درجة الأبعاد تبعا لمتغيرات: العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والتخصص الاكاديمي، وسنوات الخبرة في مجال العمل.

وقد حاولت الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما أبعاد لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية؟

وقد تكونت عينة الدراسة من (85) عاملة اجتماعية و(165) عضو هيئة ادارية في المؤسسات والمراكز النسوية في محافظات الضفة الغربية خلال الفصل الاول من العام الدراسي (2012-2013)، حيث تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية الطبقية.

واستخدمت الباحثة اســـبانة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة والمكونة من (43) فقرة، والتى قامت بإعدادها، وقد تم التحقق من صدقها وثباتها.

أظهرت النتائج ان متوسط الدرجة الكلية للإبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الامنة هي (3,108) وبنسبة (62%) وهي درجة متوسطة والانحراف المعياري هو (0,262)،للإبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة إلى البيوت الآمنة.

كما أشارت النتائج حول ترتيب الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة الى البيوت الآمنة بحسب أهميتها أن مجال توجه المنتفعة للبيوت الآمنة جاء بدرجـــة عالية وبمتوســـــط حـــسابي (3,918) وانحراف معياري (0,482)، ويليه مجال توجه المؤسسة للجؤء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2,916) وانحراف معياري (0,340)، ويليه مجال توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2,548) وانحراف معياري (0,460).

وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات: (العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، التخصص الاكاديمي، سنوات الخبرة)، ما عدا مجال طبيعة العمل حيث تبين انه يوجد

فروق في مجال توجه المؤسسة ولصالح الهيئة الادارية، وتقاطع مع توجه المؤسسة لمتغير سنوات الخبرة حيث كانت الفروق لصالح الفئة من (5- اقل من 10 سنوات).

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بضرورة إعداد دراسات أخرى تعنى بمشكلة العنف الأسري وتطوير الخبرات والتجارب العملية مع النساء المعنفات.

The Factors Which Lets Women who are Victims of Domestic Violence to Resort to Safe Houses from the Perspectives of Working Women

Prepared By: Fadwa Ahmed Mustafa Farhan

Supervised By: Dr. Yousef Thiab Awwad

Abstract:

The study aims to examine factor the that force battered women to resort to safe homes from the perspective of women working in women's organizations. It also aims to identify the difference in the degree of factors depending on a number of variables, including (Age; Marital status; Educational level; The nature of work; Academic specialty; and Years of work experience.)

This study attempts to answer the following main question: What are the dimensions that force battered women to resort to safe houses from the perspective of women working in women's institutions?

This study sample consisted of (85) social workers and (165) board members in women's institutions and centers in the governorates of the West Bank during the first semester of the 2012-2013 school year. They were selected using the "Stratified Random Sampling."

The researcher used the questionnaire of the dimensions related to the resort of battered women to safe homes, consisting of (43) items. The questionnaire, which had been prepared by the researcher, has been verified.

The results have shown that the total average score of the dimensions related to the resort of battered women to safe homes is (3,108), a percentage of (62 percent), which is a medium degree, with a standard deviation of (0.262).

The results regarding the order of the dimensions related to the resort of battered women to safe houses according to their importance also indicated that:

The beneficiary's resort to safe homes came with a high degree with a mean of (3,918) and a standard deviation of (4,082).

Followed by the institution's perspective concerning the resort of battered women to safe homes in Palestine with a medium degree and a mean of (2,916) and a standard deviation of (0.340).

Followed by the society's perspective concerning the resort of battered women to safe houses in Palestine with a medium degree and a mean of (2,548) and a standard deviation of (4,060).

It turned out that there are no statistical significant differences attributed to the variables of age, marital status, level of education, academic specialty, years of work experience, except for the area of the nature of work. It was found that there are differences in the area of the institution's perspective in favor of the administrative board and an intersection with the institution's approach to the variable of the years of work experience. The differences were in favor of the age group of (5 - less than 10 years).

The researcher recommends further:

Studies dealing with the problem of domestic violence, and to develop expertise and practical experience with women exposed to domestic violence.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 اسئلة الدراسة

4.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 محددات الدراسة

الفصل الأول:

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

حماية النساء من العنف الذي قد يصل أحيانا حد القتل أمر معمول به في مختلف محافظات الوطن، وقد انتشرت فكرة البيوت الآمنة للنساء المعنفات مع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وفلسفة هذه البيوت هي تقديم الحماية المؤقته للنساء المعنفات أو اللواتي يواجهن وضعا يتهدد حياتهن بالخطر مما يضطر الجهات المعينه وضعهن تحت حماية مباشرة الى حين ايجاد حل لحالتهن.

وتعمل الهيئات الحقوقية والمؤسسات الاجتماعية والمنظمات الدوليه والمراكز الإيوائية للحد من الانتهاكات المتمثلة بالعنف والعدوانية والظلم الواقع على المرأة اينما وجدت.

من خلال الجهات التى تتولى عملية التحويل والشروط التى تتم فيها هذه العملية، فعلى المستوى الرسمي هناك ثلاثة جهات تتعاون فيما بينها في حال تتطلب الأمر توفير حماية لأمراه معنفة وهذه الجهات هي: المحافظة، والشرطة، والشؤون الاجتماعية، وبالنسبة الى الدائرة القانونية في المحافظة فأنها تقوم بمتابعة كل الحالات التى تصلها مع الجهات المعنية أية إجراءات تتعلق بالحماية سواء بتأمينها في بيوت الحماية إذا تتطلب الأمر، أو بحل المشكلة بموافقة الأهل وإعادتها إلى المنزل." مركز المرأة، 2013 "

أما الشرطة فإنها تتكفل بتقديم الحماية من خلال التواصل مع الأهل واخذ الضمانات بعدم الاعتداء على المعنفة التى تقدمت بشكوى للشرطة، وفي الحالات التى تواجه فيها المعنفات خطر على حياتهن نقوم وبالتعاون مع الشؤون في تأمينهن في بيوت الأمان الموجودة في المحافظات،أما فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية ودورها في حماية المعنفات فأنه يتم التنسيق في الحالات التى تتطلب تأمين الحماية لها، ونقوم بمتابعة الامر وتأمين خط سيرها ونقلها بأمان. " مركز المرأة، 2013 "

كما يمثل حق النساء في المجتمع الفلسطيني في تلقي الخدمات على اساس المواطنة، ويعتبر التزام من قبل المؤسسات سواء الرسميه أو سواها تجاه قطاعات اجتماعيه محدده والذي يندرج ضمن نظام الخدمات العامه التى تلتزم بها مؤسسات الدوله بمشاركة مؤسسات العمل الاهلي.

وبدون شك فأن الارتقاء في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وشمولها المجتمع بكافة فئاته بطريقة شفافة ومتوازنة يشكل معيارا مهما يمكن البناء عليه في قياس مدى ديمقراطية وتقدم المجتمعات والدول، ومدى اقتراب النظام السياسي من احتياجات المجتمع ومتطلبات ازدهاره." مركز المرأة، 2013"

ولهذا ارتأت الباحثة تسليط الضوء على لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بهدف التعرف على الأبعاد المؤثرة من خلال خبرات العاملات الاجتماعيات، والهيئات الادارية.

وحيث ان العنف يمثل جزءا دائما من معاناة الإنسان، ويمكن مشاهدة آثاره بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم، كما يعاني أكثر من ذلك بكثير من إصابات غير مميتة نتيجة للعنف الموجه للذات أو بين الأشخاص أو العنف الجماعي. (منظمة الصحة العالمية، 2002)

وتبين لنا دراسة التاريخ الإنساني امتلاء التاريخ الإنساني بالعنف الذي بدأ على شكل صراع فردي وانتهى على شكل صراع اجتماعي، بين الفرد ونفسه، وبين أفراد وأفراد، وبين بعضهم بعضاً كفئات أو طوائف أو طبقات وبين حكومات ودول. (اليازجي،1998)

وتعد ظاهرة العنف مشكلة كبيرة منتشرة بين شعوب العالم، إذ تنطلق مصادر العنف ومسبباته من أسباب ذاتية وأخرى موضوعية تؤدي الى ممارسة العنف بين أفراد المجتمع، بما في ذلك العنف الأسري بسبب علاقات القوى غير المتكافئة بين الذكر والأنثى، وبالإضافة الى ما يتعرض له المجتمع الفلسطيني من عنف الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارسه بطريقة منهجية كما ونوعا، ويؤثر بالتالي على تصرفات الأفراد والمواطنين، ويعمل على إستدخاله في الذات، بما ينعكس سلبا بطرق وسلوكيات عدة وفي مستويات مختلفة.(مركز المرأة،2009)، ويؤثر في جميع مناحي الحياة العامه والأسرية، فبسبب الاحتلال ازدادت معدلات البطالة والفقر وانحسرت حرية الناس في الحركة والتنقل وتقطعت أوصالهم، وجميعها عوامل مساعدة على العنف الأسري والمجتمعي.

ومع أن العنف ليس ظاهرة حديثة بل هو موجود منذ بداية النشاط البشري على سطح هذه الأرض،إلا أن أشكاله تعددت وكثرت مظاهره في الآونة الاخيرة بشكل واضح في جميع المجتمعات، مما دفع الكثير من الباحثين والمفكرين في أوائل القرن التاسع عشر إلى الاهتمام بدراسة العنف وظاهره وأنماطه، وباتت هناك الكثير من المعادلات الجادة لإنشاء علم خاص بدراسة العنف. (أبو زهري، 2008).

كما كان ينظر لظاهرة العنف الأسري على أنها شأن خاص بل ما زالت في بعض الثقافات كذلك، إلا انه مع التطور وفق جهود المؤسسات الدولية والمحلية بما فيها الحركات النسوية الدولية والمحلية، أصبح ينظر اليها على أنها مشكلة عامه لكونها لا تؤثر سلبا على النساء اللواتي يتعرضن للعنف فحسب، وإنما ينتقل من خلالهن عبر الأجيال، وينتقل من إطار الأسرة الى المجتمع ليصبح جزءا من الثقافة السائدة، لذلك فإن مسئولية الحد من العنف لا تقتصر على مؤسسة أو أفراد وإنما مسئولية عامه تقع على مختلف الجهات سواء الرسمية او الأهلية.(سعادة ,2009).

وقد ابرز مسح العنف الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011) أن(37% (من النساء الفلسطينيات اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، ومما لا شك فيه أن هناك جهوداً ملموسة وحثيثة تبذلها المؤسسات المختصة والنسوية والجهات الرسمية في تناول ظاهرة العنف ضد المرأة والعمل على الحد منها، عبر برامج وحملات التوعية، وفي تقديم خدمات الارشاد النفسي والاجتماعي والقانوني، وأخرى تتمثل بخدمات الإيواء للنساء المعنفات، وتجتهد الحركة النسوية بالمطالبة في تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية والمطالبة بقانون يحمي الأسرة من العنف، وقد أقرت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في الخطة الوطنية الإستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء (2011-2019) ذلك.

رغم ذلك إلا أن هناك تدن واضح في نسبة لجوء المرأة المعنفة إلى المراكز المختصة والنسوية، بما فيها المراكز الشرطية، فقد بين مسح العنف الذي قام به جهاز الاحصاء الفلسطيني أن النساء تسكت عن العنف بنسبة (65,3%)، وتتوجه الى بيت الوالدين او أحد الأخوة بنسبة(30,2 %)، فيما تبين أن نسبة النساء التى تلجأ الى مؤسسة أو مركز نسوى لطلب الاستشارة بنسبة (0,7 %)، وبنسبة (1,7%) إلى الشرطة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011).

ولعل من الواضح أن دور العائلة، يحتل دوراً بارزاً لإحداث العنف ضد المرأة في فلسطين، رغم التغيرات التى طرأت على الأسر الحديثة في المجتمعات العربية بسبب الحداثة والمدنية إلا ان المحافظة على هيكلية العائلة لتبقى متماسكة وموحدة، بقيت العلامة الفارقة لهذه المؤسسة الاجتماعية، التى يتعلم من خلالها الأفراد والجماعة القيم والعادات والتقاليد. وبالتالي فإن على الأفراد أن يحافظوا على قدسية العائلة ووحدتها وتماسكها واستمراريتها، فمثلا تحمل زواج غير سعيد هو أفضل من عائلة تتحطم بسبب الطلاق. (بركات , 1998).

وفي ضوء ذلك ليس من المستغرب أن يُطلب من النساء الفلسطينيات المحافظة على الأسرة وتماسكها وفق القيم التى تربت عليها حتى لو كانت تعاني من التعاسة والقهر والعنف، وهذا ما يفسر أسباب صمتها عن العنف الموجه ضدها، باستثناء هامش بسيط تستطيع أن تبوح به لبعض الأهل والأقارب.

ومن هنا نشأة فكرة البيت الآمن في المجتمع الفلسطيني كي يصبح ملاذا ومكانا يصلح لأن يكون بيتا لتوفير جزء من الحماية القانونية والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية للنساء المعنفات، حيث تندرج خطط المؤسسات الحقوقية والاجتماعية لتعزز فكرة البيت الآمن لدى المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة أبعاد منها: البعد الوقائي، والبعد العلاجي، والبعد التأهليي، وفق سياسة عامه تتضمن خططا فاعلة لمجابهة العنف ضد المرأة.

وقد أفتتح اول بيت آمن في مدينة نابلس سنة (1981)، والذي يعد أبرز وأول مشروع فلسطيني في هذا المجال، ومن المشاريع الريادية في العالم العربي، الذي يعنى بحماية الفتيات والنساء وأطفالهن، الذين يتعرضون لكافة أشكال العنف والتهديد والقتل، والذي ربما ينتهي أحيانا بالموت وضياع الأسرة بأكملها، ثم تلاها مركز محور والذي تم انشاه عام (2006) بدعم من الايطاليين وبإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، كما أن هناك مركزين انتقاليين آخرين تم انشاهما داخل الخط الاخضر في كفر ياسيف والناصرة، وقد تم تلمس مدى حاجة المجتمع الفلسطيني لمثل هذه البيوت التي تعمل على حماية المرأة المعنفة، وبضمنها الخط الساخن، الذي يتم من خلاله التعرف على هذه القضايا الصعبة، ومن ثم توجه النساء للمؤسسات الأهلية والحكومية، لمساعدتهن على التغلب على همومهم، ومشاكل الأسرة والمجتمع، وتوفير الحماية لهن والإيواء والعلاج والتأهيل، لا سيما انه لم يكن في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية وجود لمثل هذا

المشروع مما اضطر ضحايا العنف الأسري إلى اللجوء إلى مناطق داخل الخط الأخضر في فلسطين المحتلة سنة(1948) أو السفر إلى خارج البلاد هربا من المعاناة وطلبا للمساعدة في حل مشاكلهن حيث يبقى الأمل الوحيد للنجاة من القتل هو الهروب من العنف الموجه ضدهن. (مركز المرأة،2009)

وما تزال معيقات العمل في البيوت الآمنة موجودة رغم التطور والحداثة في المجتمع الفلسطيني، حيث تتمثل هذه الصعوبات في تقبل المجتمع لهذه البيوت، وللنساء التي تلجأ إليها والحد من التعامل معهم، ومن خلال النظرة الدونية لهذه الفئة من النساء اللواتي خرجن عن العادات والتقاليد، إضافة إلى أن وجود هذه البيوت قد يعتبره البعض تدخلا في شؤون الأسرة .

وقد أولت معظم المجتمعات اهتمامها بهذه القضية واعتبرتها من القضايا التي يجب وضع الحد لانتشارها، بل اعتبرتها قضية عالمية، وقد أوضحت المجتمعات إن هناك نسبة عالية من النساء قد تصل الى (95 %) من ضحايا العنف، منها (51 %) من النساء يقعن ضحية تعرضهن للعنف من قبل شريك الحياة ((الزوج) .(سنيورة , 1994).

وهذا بطبيعة الحال يعزز من قيمة الجهود التى تبذلها المؤسسات سواء الأهلية النسوية المختصة او الرسمية في مجال مناهضة العنف ضد النساء، وفي مجال تشجيع النساء للإفصاح عن العنف واللجوء إلى طلب المساعدة، والى الأبعاد المتعلقة بنظرة الهيئات العامه والعاملة للجوء النساء المعنفات الى البيوت الآمنة، في سبيل تحقيق الأمن المجتمعي بعامه، والعدالة بالقضايا النسوية بخاصة.

وقد قامت الباحثة بمراجعة العديد من الأدبيات العالمية والمحلية التي تحدثت عن ظاهرة العنف والانتهاكات الذي تتعرض له النساء، وعن آليات ووسائل الحماية التي يتم العمل عليها من قبل المؤسسات والمراكز النسوية التي تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والقانونية للنساء، ومن منطلق أهمية الموضوع ولصعوبة الظروف التي تواجهها النساء المعنفات ارتأت الباحثة القيام بهذه الدراسة، على امل تحقيق نقلة نوعية في توفير حياة كريمة للمرأة التى تشكل نصف المجتمع وتلد وتربي النصف الاخر.

2.1 مشكلة الدراسة

تواجه المرأة ظاهرة خطيرة محدقة ألا وهي ظاهرة العنف الموجه ضدها، في ظل وجود غياب اهتمام كاف بهذه الظاهرة التى تحتاج الى تكاتف كل الجهود الممكنة للحد منها. وقلة البيوت الآمنة التى تعد ملاذا للمعنفات في حماية أنفسهن من الاعتداءات والأخطار التي قد تودي بحياتهن، وكجزء من اهتمام مسئول مجتمعيا.

وبحكم عمل الباحثة في مجال العمل النسوي وجدت أن هناك مشكلة في نظرة المجتمع الذكوريه لهذه البيوت الآمنة، والتى يعكس صداه على العاملات الاجتماعيات في هذه البيوت من جهة وعلى المرأة المعنفة وأسرتها من جهة اخرى وربما يؤدي لشعورهن بالضيق أو الخجل، وفي ضوء ما سبق تم تحديد مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

- ما أبعاد لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات والهيئات الإدارية في المؤسسات النسوية ؟

3.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها

السؤال الأول: ما درجة تأثير الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية ؟ وقد تمخض عنه الاسئلة التالية:

السؤال الثاني: ما ترتيب الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بحسب أهميتها ؟

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة نحو وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى لمتغيرات: العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والتخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة؟

وقد تمخض عن هذه الدراسة الفرضيات الآتية:

4.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير العمر.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى الى متغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير المستوى التعليمي .

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير طبيعة العمل (عاملة , أو عضو هيئة إدارية).

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≤ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

5.1 أهمية الدراسة

انبثقت أهمية هذه الدراسة من المنطلقات الآتية :

1. من قيمة المرأة نفسها ودورها في بناء المجتمع، اذ لا يعقل أن تقوم المرأة بدورها المنوط بها في نفس الوقت الذي يمارس بحقها القهر والظلم والاعتداء.

2. تعتبر الدراسة ذات طابع خاص في موضوعها وذلك لان الدراسات التى تناولت هذا الموضوع قليلة جدا وإن وجدت لا تغطي الموضوع بشمولية ووضوح.

3. تعتبر النساء العاملات مع المعنفات من أكثر الجهات معرفة بالتأثيرات المختلفة التى يترتب على لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة سواء على صعيد المنتفعة أو المجتمع، او المؤسسة، جراء الاحتكاك المباشر والدور المنوط بهن مما يجعل وجهة نظرهن حول هذه الابعاد ذات اهمية كبيرة، ربما تكشف عما يقلل من حدة هذه الظاهرة ويسهم بوضع حلول مناسبة لها.

4. قد تمكن المسئولين في وزارتي شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية في السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات والمراكز غير الحكومية من الاستفادة من نتائجها في رسم السياسات وتخطيط البرامج وتصميم الخدمات الملائمة للتقليل من معاناة النساء المعنفات.

5. ومن الممكن أيضا ان تلفت هذه الدراسة نظر المهتمين لتوجيه برامج إرشادية للتخفيف من وطأة العنف على النساء المعنفات ووضع البرامج العلاجية خلال الأزمات الحادة التى قد تظهر من وقت لآخر، ومن أجل التخفيف من حدة هذه المشاكل. كما يتوقع أن يؤثر ايجابا في مستوى الخدمات المقدمة للنساء، وبالتالي تحسين الاتجاهات للعاملين نحو عملهم والارتقاء بمستوى ادائهم.

6.1 أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الحالية تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المعنفات للبيوت الامنة من وجهة نظر النساء العاملات في البيوت الآمنة، سواء كن عاملات او اداريات، وترتيب هذه الأبعاد حسب درجة اهميتها.

2. التعرف على درجة تأثير بعض المتغيرات المتعلقة بالنساء العاملات في البيوت الآمنة، من حيث (العمر والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والتخصص الأكاديمي، والدخل الشهري، وسنوات الخبرة)، وعلى الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة إلى البيوت الآمنة ؟

7.1 حدود الدراسة

تتحدد الدراسة بالمحددات الآتية:

1. المحدد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على العاملات الاجتماعيات وأعضاء الهيئات الادارية في المؤسسات النسوية الفلسطينية في الضفة الغربية.
2. المحدد المكاني: المؤسسات النسوية الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية.
3. المحدد الزماني: وتتحدد نتائج هذه الدراسة بالفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة وهي النصف الأول من العام الدراسي 2014-2013
4. المحدد الإجرائي: تتحدد الدراسة بالمنهج الوصفي والأدوات والمعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسات الاجتماعية , والتي اعتبرت مناسبة لإجراءات الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الأدب التربوي

يتناول هذا الفصل الأساس النظري والعلمي لهذه الدراسة , من خلال استعراض المداخل المختلفة لتعريف مفهوم العنف , والعنف الأسري وأنواعه , واستعراض الدراسات السابقة المتعلقة بالعنف ضد المرأة.من خلال الاطلاع على الدراسات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بمجال العنف بشكل عام وملاحظة الأبعاد والسلوكيات والتأثيرات النفسية والاجتماعية التى تؤثر على الأفراد نتيجة هذا العنف ومن خلال هذه الدراسة التى سنلقي الضوء عليها من خلال الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية.

1.1.2. مفهوم العنف:

تعني كلمة العنف (Violence) الأذى والشدة والتخويف والاغتصاب، وهي تنحدر من الكلمة اليونانية (Violencia) والتي تعني السمات العنيفة و الوحشية بالإضافة الى القوة , وكلمة العنف (Violence) اسم مشتق من الفعل (violate) والذي يعني يعتدي على وينتهك ويدنس ويغتصب، ويورد (مختار،1999) مجموعة من التعريفات للعنف منها تعريف (باس Buss) الذي يرى بأنه سلوك يصدره الفرد لفظيا أو بدنيا أو ماديا، صريحا أو ضمنيا، مباشرا أو غير مباشر، ويترتب على هذا السلوك إلحاق أذى بدني أو مادي للشخص نفسه صاحب السلوك أو للآخرين، كما يعرفه (بركوتز Berkowitz) بأنه السلوك الذي يهدف إلى إلحاق الأذى ببعض الأشخاص والموضوعات،

وقد وردت في الدراسات القانونية أن العنف يعني الاستعمال غير القانوني لوسائل القصر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية فردية أو جماعية. (التير ,1987).

اما اصطلاحا فهو يعني استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة الفرد.(بدوي , 1986)

واستقر منهاج عمل بكين الصادر عام(1994) على تعريف العنف ضد المرأة: " بأي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو معاناة للمرأة , بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أحدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. (تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة , 1995).

2.1.2: ثقافة العنف:

تتبنى المداخل الحديثة في تفسير ظاهرة العنف وجود ثقافة للعنف تجسد الأبعاد المجتمعيه نحو العنف في الروايات ووسائل الاعلام واعتناق معايير تقوم على أفكار خاصة خصوصا اذا كانت قوانين التنافس في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يجعله القانون الاساسي للبقاء، مما يزيد معه العنف وبالتالي تصبح النتيجة النهائية وجود ثقافة أساسية أو فرعية تمجد العنف بقوة وتبرز نماذجه في المجتمع. (ابو زهري وآخرون، 2008)

2.1.3: البيئة والعنف:

لظاهرة العنف انعكاساتها المجتمعية والبيئية وهي تمثل تهديدا لمنجزات الانسان العادية والاجتماعية، كما تهدد الوجود الانساني المتمثل في فكره وفلسفته.

ويمثل السلوك العنيف البديل للإقناع والحجة، وقد ربطت المدرسة الاشتراكية السلوك العنيف من وجهة نظرهم برد فعل لانعدام العدالة الاجتماعية. (ابو زهري وآخرون،2008)

2.1.4: أشكال وسمات العنف:

يهدف العنف إلى الحاق الضرر أو الاذى، كما أن العنف لا يقتصر على الأفراد فقط بل يتوجه للاعتداء على الملكية الخاصة، ويعتبر العنف موضوعاً وسلوكاً غير اجتماعي يتعارض مع قيم وأهداف المجتمع، لأن العنف ليس ذو طابع فيزيقي مادي فحسب، بل يتخذ أحيانا صوراً ترتبط بالأذى النفسي والمعنوي.

ولعل في تعدد أنواع العنف الموجه ضد المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص ما يدل على تجذر النظرة الدونية للمرأة من قبل الرجل، و تساعد هذه الأشكال من العنف في إبقاء السيطرة بيد الرجل وتحرم المرأة من حقوقها الإنسانية، و تتمثل هذه الأشكال بالتالي:

1. **العنف الجسدي:** و يعني استخدام أدوات ووسائل مؤذية ضد الآخرين كاستخدام الأيدي والأرجل والركل وشد الشعر والرمي أرضا والعض والخنق والضرب بأداة حادة والقتل. (العامري، 1988). ويعد هذا النوع من العنف أكثر أشكال العنف وضوحا حيث تظهر أعراضه واضحة ومرئية على جسد المتعرض له، وهذا النوع من العنف ينصب على الجسد بالدرجة الأولى و يعاقب القانون على العنف الجسدي و يسمح للزوجة بطلب الطلاق، شرط تقديم تقرير طبي بواقعة الضرب.

وتشير الدراسات الاجتماعية و النفسية إلى تباين ردود أفعال النساء إزاء العنف الجسدي الممارس نحوهن وتتضمن الردود أو الاستجابات الاستسلام أو الإذعان، ويكون ذلك نتيجة لاعتمادها الاقتصادي والعاطفي على الرجل، والخوف من مواجهة المجتمع و العائلة خاصة إذا ترتب على ذلك طلاق، وعاطفة ألأمومة، واعتقاد المرأة بتعزيز من المجتمع التقليدي أنها المذنبة، وأنها من يقع عليها اللوم والشعور بالعار، لأن معرفة الناس بأنها تضرب ينقص من قيمتها. (سنيورة، 1994)

2.العنف اللفظي: هو أكثر أنواع العنف شيوعا في المجتمعات الغنية والفقيرة، ولم يعترف القانون بالعنف اللفظي ولا يعاقب عليه لصعوبة قياسه و ضبطه، مع أن أشكاله واضحة، تهدف إلى الحط من قيمة الزوجة، بإشعارها بأنها سيئة و نعتها بألفاظ بذيئة، وحرمانها من التعبيرات العاطفية مما يزعزع ثقتها بنفسها، ويجعلها تشعر بأنها إنسان غير مرغوب بها، مما ينعكس سلبا على تقديرها لذاتها. **(السرابي،2006)**

3.العنف ألاجتماعي: يعني حرمان الزوجة ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية وانقيادها وراء متطلبات الزوج الفكرية العاطفية، وهو أيضا محاولة للحد من انخراطها في المجتمع و ممارستها لأدوارها، وهذا يؤثر في نموها العاطفي و مكانتها الاجتماعية (حمدان، 1996)

و يتجسد العنف الاجتماعي بأشكال مختلفة منها: حرمان الزوجة من العمل أو متابعة التعليم، وحرمانها كذلك من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، والتدخل بعلاقاتها الشخصية والتدخل في اختيارها للأصدقاء والأقارب، وحرمانها إبداء الرأي وعدم أخذ رأيها في قرارات الأسرة، والتدخل في طريقة لباسها، كل ذلك من أجل الحد من نشاطها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت، الذي يشكل مصدر الخطر الحقيقي عليها. (حمدان، 1996)

4.العنف ألاقتصادي: هو الإضرار بمصالح الأنثى ألاقتصادية و يأتي على أشكال من أهمها: منعها من الحصول على عمل أو إجبارها على العمل أو منعها من الاستمرار في عملها، وعدم كفاية النقود التي تعطى لها، إذا كان ذو الأمر قادرا على ذلك، والاستيلاء على ممتلكاتها من ميراث أو راتب أو غيره، وتدمير ممتلكاتها الاقتصادية و عدم معالجتها في حالة المرض. (السرابي،2006)

5. العنف ألجنسي: هو لجوء الزوج إلى استخدام القوة و التهديد إما لتحقيق الجنس مع زوجته، أو استخدام الإيذاء الجنسي. و يتخذ أشكالا أهمها، إجبارها على ممارسة الجنس عن غير رغبة منها، والقيام بأفعال جنسية لا تحبها، و استخدام الطرائق و الأساليب المنحرفة الخارجة على قواعد الخلق والدين في عملية ألجنس، وذم اسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير ذاتها (السرابي،2006)

6. الترهيب و التهديد "النفسي ": ويتعلق بكل ما يسبب شعورها بالخوف وذلك من خلال النظرات المخيفة، والإشارات والتحركات، والصوت المرتفع، وتكسير أشياء،وتحطيم بعض أغراض البيت (السرابي،2006)

2.1.5: النظريات المفسرة للعنف:

أعتقد الكثير من العلماء والباحثين وجود علاقة ما بين العنف والنظريات المختلفة التى حاولت تفسير العنف والعدوان بصور مختلفة ومن هذه النظريات:

اولاً: نظرية الإحباط – العدوان: Frustration – Aggression Theory

يعد دولارد Dollard 1939 وميلر Miller المنظرين الرئيسين لنظرية الإحباط– العدوان، وان الفكرة الأساس للنظرية إن العنف الموجه نحو الذات او نحو الآخرين ينجم دائماً عن الإحباط. وإنَّ وجود الإحباط يقود دائماً إلى شكل من أشكال العنف، أي أنَّ العنف استجابة حتمية للإحباط، وكلما زاد الإحباط زاد العنف نحو الآخرين والعكس صحيح.(صالح،1988).

وترى النظرية أنَّ العنف هو دائماً نتيجة الإحباط والإحباط هو إعاقة الفرد عن تحقيق وانجاز أهدافه أي أنه حالة انفعالية تتميز بالشعور بالاستياء والقلق ويتم التعبير عن هذه الحالة بممارسات وأعمال عنيفة، فإذا منع الإنسان من تحقيق هدف ضروري له شعور بالإحباط (خبرة مؤلمة) يؤدي إلى الاعتداء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على مصدر إحباطه.

في حين يرى اخرون أنَّ الخبرات التي يتلقاها الفرد في مراحل حياته هي التي تحدد شخصيته، وإذا كانت تلك الخبرات مبنية على الأذى والحرمان فإنَّها تترك آثاراً ضارة في شخصيته، وأنَّ المعاناة خلال الطفولة من الممكن أن تتراكم لتشدد من الإحباطات في ألمستقبل ومن ثم فأن الإثارة للعدوان تنمو مع كلّ إحباط إلى أنْ تقود بصورة نهائية إلى ألعنف وهذا ما دعا بلاك لأنْ يشتق بصورة عامة كل شرور المجتمع وخاصة العنف من كثرة الحرمان في الطفولة ومدة المراهقة.وكون الإنسان لديه إمكانية الاحتفاظ بالمنبهات بعد سنين من اختفاء المنبهات الفعلية فبإمكانه أن يفكر بالرفض والهجمات واليأس لحقبٍ طويلة ومثل هذا ينتج عنه عدوان عنيف وعليه يمكن القول إنَّ الشخص الذي يتميز بالعنف يقضي وقتاً طويلاً في مراجعة الأذى الذي لحقه على أيدي الآخرين , وعلى الرفض والإبعاد الذي عاناه منهم والحرمان الذي فرضوه عليه.) العقاد، 2001).

ولا شك أن حياة الإنسان مليئة بالكثير من المواقف التي تقف إمام بعض الأفراد حينما يسعون إلى تحقيق غرض أو هدف معين هذه الحواجز والعوائق هي بدورها التي تسبب لهم الإحباط والتوتر. مما يضطرهم هذا إلى تجاوز تلك الحواجز بأي أسلوب كان خاصة حينما يكون الإنسان في مرحلة المراهقة، اذ يزداد التوتر والانفعال مما يزيد من الإصرار على تجاوز هذه العقبات وقد يكون ذلك عن طريق السلوك العنيف.

إن الفرد عندما تسيطر عليه حالة من عدم الشعور، يواجه التوتر والإحباط وعندما تعيق أهدافه عن الوصول إلى مرادها وهدفها فيلجأ هنا إلى محاولة تجاوز وتخفيف هذا العائق. وغالبا ما يكون السلوك ألعنيف هو الوسيلة الأسرع التي يرى أنها تحقق له ذلك ويشعر أيضا من خلالها بالتفريغ والتنفيس عما يختلج بداخله من توترات واحباطات وضغوط الحياة. فان الفرد عندما يواجه الإحباط إما أن يكبت هذه المشاعر والتوترات أو يفرغ هذه الشحنات التي بداخله أما إلى مصدر الإحباط أو ألذات إذا عجز عن إيصال ذلك الإيذاء إلى غيره.

والإحباط يشكل في مضمونه ضغطاً على الفرد وذاته مما يجعل الصور الناجمة عن الإحباط تتعدد منها ألعنف والعدوان إلى جانب بقية الصور الأخرى. عندما لا يستطيع الفرد مواجهة المجتمع أو الغير بسبب الخوف الذي ينتابه وبعض الأفكار الوهمية التي قد تسيطر عليه تجعله في معزل عن الآخرين مما يشعره بالقلق. فالقلق هو شعور ينتاب الفرد ويجعله فريسة للأوهام والمخاوف التي تسيطر عليه فيقوم هنا ببعض الأنماط السلوكية التي لا تعد سوية في نظر الناس مما قد يترتب على ذلك الشعور بالقلق عجز هذا الفرد عن مواجهة الحياة فقد يقوم ببعض الأفعال المنحرفة والشاذة وربما الإجرامية في بعض مظاهرها. (باظه، 1997).

تفسر الباحثة أن المرأة المعنفة لذاتها نجدها أصلا محبطة وتشعر بالقلق والاستياء والأزمات النفسية، أما بالنسبة للعنف الموجه نحوها من الآخرين فهو بالتأكيد نتيجة احباطات متكررة في صعيد الأسرة أو المجتمع. فلا المجتمع العربي المعاصر يستطيع ان يجيب على سؤال... لماذا متأخر عن بقية شعوب الأرض في التقدم المعرفي والإنساني، فيلجا إلى تقاليد وعادات ينهى عنها الدين الإسلامي والتي تميز القبلية والعشائرية ضد المرآة ومن جانب آخر لا يستطيع الأب أو الأخ تسليط عنفه نحو مديره في العمل او الشخص المسنود بالقانون. فيسبب الإحباط لديه ويتوجه نحو اضعف شخص من الممكن أن يتنازل عن حقه ويميل إلى تقبل العصبية العنيفة ضده وهي المرأة كونها ضعيفة. أما المجاميع كالإفراد والتنظيمات السياسية والعقائدية فعندما تفشل وتحبط في إبراز أهدافها بالمجتمع بالطريقة المشروعة تستخدم أساليب تثير الانتباه بشتى الوسائل وبمسميات عديدة. وأول ما تبدأ ان تفرض سيطرتها وتبرز عضلتها على المرأة كونها الأضعف بالمجتمع ويودي هذا التعنيف إلى تمجيد إعمالها كونها في مجتمع ذكوري لا يعطي حق المرأة. من كل ذلك استنتجت الباحثة أن الإحباط ينتج عنه الانسحاب- اليأس- اللامبالاة) جميعهم يؤدون إلى العدوان في أكثر

الظروف. وبذلك أصبحت الفرضية أَنَّ الإحباط يحفز السلوك الذي من المحتمل أن يكون عدوانياً أو عنيفاً، أو لا يكون. بمعنى آخر أن الإحباط ليس كافياً وإنما هو حالة ضرورية للعدوان والعنف.

ثانياً. المنظور البيولوجي:

أن في الجهاز الطرفي للدماغ توجد اللوزة. وهي نواة تنبه الهيبوثلاموس المهاد التحتي وهي المسؤولة عن العنف والعدوان. وهذا مرتبط بالجهاز العصبي المحيطي والغدة النخامية. كما انه من الناحية الوظيفية يرتبط ببعض الحالات الانفعالية الخاصة وبالتغيرات الجسمية التي تصاحبها. ومن هذا المنطلق انبثقت عدة نظريات بايولوجية في تفسير أنماط العنف المتولدة عند الإنسان ومنها:-

1.نظرية بايلوجية العنف:

ولقد فسر بعض البايلوجيون العنف على انه نوع من الشذوذ في التراكيب الجينية أو التركيبية ألوراثية، لذلك حاول بعضهم الربط بين هذا الشذوذ وبين الميل إلى العنف والعدوان عند الذكر. وان هذا الشذوذ يؤدي إلى إنتاج هرمونات معينة، أو تغير الإفرازات الهرمونية في الجسم قبل الولادة أو بعدها مباشرة. (الهاشمي، 2008)

2. **نظرية النقص العقلي:**

فسر أصحاب وجهة النظر هذه العنف على انه نتيجة عيوب ونقائص تصيب العقل البشري. وقد اشارت الدراسات ان العنف عند بعض الذكور يتكون عند المصابين بإضرار بأدمغتهم وما تتميز به عقولهم من خصائص مرضية. وقد أطلق على وجهة النظر هذه بمصطلح (بيولوجيا العنف) إلا أنها تتعلق كلها بالنقص العقلي، وكيمياء الدماغ بحيث يمكن القول إن ثمة ردة إلى نظريات النقص العقلي.(داوود والعبيدي، 1990)

3. نظرية انحرافات وظائف الدماغ:

فسر أصحاب هذه النظرية سلوك العنف على انه يحدث بسبب انحرافات في وظائف ألدماغ وقد استند علماء الأعصاب إلى معطيات التشخيص التي تمت باستخدام آلة قراءة الدماغ، للكشف عن الإخطار. وعن طريق مشاهدة نماذج النشاط في أدمغة الأشخاص إثناء قيامهم بأنشطة متعددة والتفكير في أمور مختلفة. استطاع علماء الأعصاب وضع خريطة مفصلة لوظائف الدماغ، وتظهر هذه الخريطة سلوكنا يتم عبر تفاعل وحدات قياس الدماغ، وهي كتل فردية أو مناطق نسيجية كل واحدة فيها مخصصة لوظيفة محددة بدقه، وباستخدام الخريطة كمخطط فإنه يمكن الآن استخدام التصوير الوظيفي لإظهار الانحرافات الحاصلة في وظيفة الدماغ التي تؤدي إلى حدوث العنف والسلوكيات غير الطبيعية. (العقاد، 2001).

4.:نظرية كيميائية الدماغ

فسر أصحاب هذه النظرية العنف بأنه بسبب حدوث تغيرات كيميائية، فقد جاء في مشروع جامعة سومونا ستيت في ولاية كاليفورنيا، تفسيرا يربط بين الكيمياء والعنف ولكن بشكل مختلف حيث ربط هذا التفسير بين زيادة العنف وملوثات البيئة وقد جاء ذلك في عام 1999 على النحو الأتي: (إن ملوثات البيئة تدعم العنف، حيث إن التعرض للملوثات السامة في مواد كيميائية ومعادن ثقيلة، يشكل خطرا على الصحة). وهذا ما كشفت عنه دراستان أكدتا أن هناك علاقة كبيرة بين التعرض للسموم وبين ازدياد العنف في السلوك الاجتماعي. (باظه، 1997)

وترى الباحثة أن العوامل البيولوجية بشكل منفردة او مجتمعة توجد علاقة مشتركة تؤدي بالفرد إلى العنف ضد الأفراد ومنها المرأة، كما تفسر الباحثة أن النظريات البيولوجية (نظرية بيولوجية العنف – النقص العقلي–النقص ألعقلي – انحرافات وظائف الدماغ) جميعها قد تعد من أسباب حالات العنف الموجه نحو الذات لدى المرأة والعنف ما بين الأشخاص المتمثل بالعنف العائلي والعنف المجتمعي.

أما (النظرية لكيميائية الدماغ) فأنها قد تكون أحدى أسباب العنف الجماعي. من كل ذلك توصلت الباحثة إلى ان مجموع النظريات البيولوجية تسهم بشكل كبير في العنف ضد المرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها.

ثالثاً. المنظور النفسي:

أكد بعض العلماء على اثر الغرائز والعواطف والاختلالات التي تحدث داخل الإنسان في بروز السلوكيات الشاذة والمنحرفة، فضلا عن العقد النفسية والإمراض النفسية المختلفة وإثرها في ذلك. هذه المتغيرات النفسية التي تؤكد عليها نظرية التحليل النفسي تؤدي إلى ظهور السلوكيات العنيفة تجاه الآخرين ومنها المرأة.(الدر، 1983)

ففسرت النظرية التحليلية العنف الموجه نحو فرد ما، على انه سلوك فردي يهدف إلى أبعاد الألم والحصول على اللذة أو الدفاع عن ألذات حتى وان كان على حساب الآخرين. وهذه مرتبطة باستعداد فطري غريزي يولد مع الفرد ويتشذب اجتماعياً. ويبدو ذلك واضحا في التفسير السيكولوجي للعدوانية فقد عد هذا التفسير انه (حين يكون الإنسان صالحاً بطبيعته تكون العدوانية ثمرة للخطيئة،الخطيئة الفردية والجماعية). ولقد أسهم فرويد أكثر من سواه في وضع وجهة النظر هذه. فقد جاء في كتابه خلل الحضارة (ليس الإنسان قطعاً ذلك الكائن الطيب، ذا القلب المتعطش للحب، والذي يقال عنه انه يدافع عن نفسه عندما يهاجم). بل إن الإنسان على العكس من ذلك، فإنه يتحتم عليه أن يضع في حسابه معطياته الغريزية وهي الحصول على قدر كبير من العدوانية، فالإنسان في الواقع يغريه حاجته إلى الاعتداء على قريبه ويستغل عمله دونما تعويض ويستعمله جنسيا من دون موافقته ويستولي على سلعته ويذله أو ينزل به الآلام. ويضطهده ويقتله، وهذا يعني إن العدوانية ليست أمراً عارضا بل أنها من مقومات الكائن البشري.(صالح، 1988).

رابعا:النظرية المعرفية – البنيوية:

يوجد جانبان للمنظور المعرفي في تفسير العنف هما:
الجانب الأول: يرى اليس: أن الناس قد لا يضطربون بسبب الأحداث ولكن بسبب وجهاتنظرهم التي يتخذونها بصدد هذه الأحداث.

وفي هذا الصدد تشير مايندر مدى تأثيرها بهذا العنف، فالعنف من وجهة نظر المرأة يمكن تعريفه على انه "مقدار ما تدركه المرأة من أساة موجهة لها سواء أكانت جسمية أو جنسية أو نفسية" ويبدو أن مفهوم المرأة للعنف وتقديرها وتفسيرها وادراكها هو الذي يؤثر عليها، فالصيغة الإدراكية المعرفية التي تتعامل بها المرأة تمثل المفاهيم المكتسبة من قبل العائلة والمجتمع وما يمتلك هذا المجتمع من مفاهيم خاصة به، وهي التي سوف تحدد كيف تتعامل المرأة مع الأحداث والخبرات الجديدة التي تعيشها وكيف تؤثر عليها وجدانياً وسلوكياً وكيف تدرك علاقاتها مع الآخرين وفق هذه الاحداث. ومنها السلوك العنيف الموجه نحوها وكيف سوف تتفاعل مع هذا السلوك بجانب ايجابي او جانب سلبي.

اما الجانب الثاني: تتجسد في وجهة نظر كل من ليفين Lewin، والثاني فايكوتسكي Vygostsky. ورغم اختلاف منطلقاتهم ألفكرية، ألا أن ليفين يرى في العدوان نحو المرأة سلوك أقدام – اجتماعي يلجأ أليه الفرد أو الجماعة إذا لم يتمكنوا من الوصول إلى تحقيق أهدافه (أهدافهم) بصورة عقلانية. وحينما يدركوا أن الحراك الاجتماعي الهائج سيحقق الهدف وعلى الأقل يحقق نتائج أفضل من حالة الركود فيوجه العنف نحو المرأة بشكل عام.

أما تفسير فايكوتسكفي فيرى أن الصراع بكل أشكاله سواء كان تاريخياً وهو الذي يعد المحرك الأساسي لعملية التغيير (مهما كان نوع التغيير). وان المرحلة التاريخية–الاجتماعية والظروف البيئية هي التي تحدد شكل حياة الفرد أو حدوث تغيير ونوع هذا التغيير.

وان شكل التغيير هو الذي سوف يحدد طبيعة العنف الموجه نحو الأفراد وتعد المرأة احد أفراد المجتمع وقد يظهر بإشكال مختلفة (اجتماعي، سياسي، عسكري، اقتصادي). وبحسب التغييرات فأننا نفضل أن نتابع علاقة التغيير في المجتمع في مجالاته المختلفة وما ينتج عنه من حالات سلبيه تجاه الأفراد وتأثيره في حدوث سلوك العنيف عند الأفراد ومن هذه

التغييرات. التغيرات الاجتماعية أن التغيير يؤكد بشكل أساسي على اثر التنشئة والاختلاف الثقافي كعامل أساسي محدد لنمط حركة الشعوب، لا سيما التفاعل الاجتماعي.

من ذلك توصلت الباحثة أن عامل الثقافة والبعد الثقافي الاجتماعي بمرحلته التاريخية الانثروبولوجية أمر مهم في تشكيل التفكير الجمعي وبناء الاتجاهات والقيم السائدة. ومنها انطلقت نظرية الثقافة الفرعية للعنف الموجه نحو المرأة. من كل ما تقدم في الإطار النظري توصل الباحث أن العنف نحو المرأة يستند في مضمونه إلى عدة مصادر فبالرغم من استقلالية المصادر ألا أنها متفاعلة مع بعضها مبلورة سلوكاً منشقاً عن المفاهيم الأخلاقية الاجتماعية والتي تشكل ضعف الضمير الاجتماعي في ذلك المجتمع الذي توجد به. وتشكل سلوكيات بعيدة كل البعد عن السلوك السوي على شكل سلوك مضاد له او مضاد لفئات منه ومنها المرأة.

نسبة انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة بين الثقافة العامه والجهود المنظمة:

تعتبر قضية العنف ضد المرأة من المشاكل التي تواجه الأسرة في مجتمعات العالم، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية (2004) حول العنف ضد المرأة بينت نتائج (50)مسحا ميدانيا في دول مختلفة من العالم، أن امرأة واحدة على الأقل من بين ثلاث حالات تعرضت في حياتها إلى الضرب والإكراه على ممارسة الجنس أو غيرها من أنواع العنف، بحيث يكون ممارسي العنف هم أحد أفراد الأسرة أو شخصا معروفا لديها.

وقد شهدت دراسات العنف في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من جهة، وكذلك من الأفراد والباحثين من جهة أخرى.

1. وفي دراسة (Abu zeid,2009) أشارت إلى المسح الصحي الوطني في مصر لعام)2005) إن (47%)من النساء اللواتي سبق لهن الزواج يتعرضن لعنف جسدي منذ أن كان عمرهن (15 عاما) وغالبا على يد أزواجهن.
2. وفي مراجعة ل59)) دراسة أجريت تبين إن هناك قلة في المعلومات عن عنف الشريك الحميم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3. وفي دراسة أجريت على (230) رجل في مدينة جده في السعودية تبين أن (30%) منهم أشاروا أنهم عنفوا النساء في عائلاتهم و(41%) من النساء في عائلاتهم يتعرضون للعنف خلال الخمس سنوات الأخيرة.

ومن الملاحظ وجود ظاهرة العنف الأسري والعنف ضد المرأة في فلسطين وخاصة العنف الذي تتعرض له النساء من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة، ففي عام (2006) قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالمسح الأول من نوعه عن العنف الأسري في فلسطين على عينة أسرية قدرها (4212) أسرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تبين أن(61,7%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لعنف نفسي و(23,3%) تعرضن إلى عنف جسدي، و(10,9%) تعرضن للعنف الجنسي.

وفي سنة(2011) تم القيام بالمسح الثاني للعنف من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عينة أسرية قدرها (5811) أسرة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من عام (2011) ضد النساء، والشباب، وألأطفال، وكبار ألسن، والأزواج الذكور، حيث بينت النتائج أن(37%) من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن، بنسبة (29,9%) في الضفة الغربية و(51,6%) في قطاع غزة ومن النساء اللواتي تعرضن لعنف نفسي لمرة واحدة على الأقل(58,6%)، فيما تعرضت ما نسبته (55,1%) إلى عنف اقتصادي، و(54,8%) إلى عنف اجتماعي، (23,5%) لعنف جسدي بينما (11,8%) إلى عنف جنسي.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني,2011).

الأسباب والعوامل المؤدية للعنف:

بينت الدراسات التى أجريت ومنها دراسة " السرابي، ودراسة ابو راس، والعواودة " ان هناك عدة عوامل مختلفة مؤثرة في حدوث العنف على مستوى الفرد، منها العائلة والعلاقات العائلية والقرابة، والمجموعات في المجتمع المحلي وعلى المستوى المجتمعي العام. فعلى صعيد المستوى الفردي فإن خبرة الرجل الذي عاش في عائلة عنيفة وشهد العنف أو اختبره ستكون خبرته حاضرة في علاقته مع شريكة حياته. أما على المستوى العائلي فالرجل الذي يتحكم ويسيطر في جوانب الحياة المعيشية العائلية ويسيطر على مواردها وعلى قراراتها يخضع أفراد العائلة بأساليب مختلفة ومنها أسلوب العنف، والقوة والسيطرة التي قد تنتج أيضا في العمل والشارع والمدرسة فيتم بسط نفوذ السيطرة والقوة للمؤسسة وممثليها ليمارسوا الاستغلال والتميز وما ينجم عنه من أنواع عنف

بطريقة علنية أو خفية، أما على صعيد السياق المجتمعي العام فالثقافة السائدة والقيم والعادات والتقاليد التي يحتكم إليها المجتمع، تنعكس في سلوك أفرادها، فإذا كانت الثقافة تعزز هيمنة الرجال وتضع بين أيديهم القوة والسيطرة وتسمح بالعنف وتتقبله فإنها تسهم بشكل فعال في العنف العام والأسري بشكل خاص(بركات،1998).

ورغم انحسار العائلات الممتدة في المجتمعات العربية إلا إن علاقات أفرادها ما زالت وطيدة، بحيث تترك مساحة محدودة للاستقلالية والخصوصية للعائلة النووية الصغيرة. كما أن لعلاقة القرابة تأثيرها القوي في كثير من القضايا كالزواج والطلاق والمرض والموت وغيرها، وحتى في حالة الخلافات الزوجية يتم اللجوء ومشورة الأقارب من ذوي الثقة غالبا (بركات.1998).

أسباب عزوف النساء للجوء الى هذه المؤسسات:

ومما لا شك فيه أن هناك معيقات تمنع النساء من ترك العلاقة العنيفة بحكم السياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية او السياسية التي تعيشها النساء وتستسلم أو تتكيف معها.

تبين من خلال الدراسات والمراجعات الأدبية مثل دراسة " المخلافي" و دراسة " اليونيفيم "، ان للنساء اعتباراتها التي تمنعها من طلب المساعدة واللجوء الى المؤسسات سواء العامة او الخاصة، منه ما له ارتباط بقيم العائلة والمحافظة على تماسكها وعلى افرادها تحديدا الأبناء وأيضا الثقافة السائدة المجتمعية المتمثلة من الخوف، ومن الوصمة، والعزل الاجتماعي واللوم بتدمير ألأسرة في حال الطلاق، اضافة إلى الخوف من زيادة العنف من قبل المعتدي، والعوامل الاقتصادية والمتمثل بالاعتماد الاقتصادي على المعتدي.

بالمحصلة وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحركة النسوية والمؤسسات النسوية المختصة العاملة في مجال مناهضة العنف والحد منه من خلال تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والقانونية بهدف توعيتها ودعمها وحمايتها، إلا ان الخدمات ما زالت غير كافية وناقصة ولا تلبي احتياجات النساء وفق ما جاء في الدراسات المحلية السابقة التي تم طرحها، وما زال هناك نقصا في القوانين والتشريعات التي تحمي النساء المعنفات وتردع المعتدي وتعمل على تأهيله.

واعتقد ان النقص الاكبر يأتي في سياسة تأهيل النساء ضحايا العنف الذي يحتاج الى جهودا اكبر وأوسع من المؤسسات المختصة بحيث يكون للحكومة دورا اكبر في هذا المجال وتحديدا في مجال التأهيل الاقتصادي.

وقد أظهرت دراسة أجراها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي حول مفهوم الحماية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية (2009)، حيث بينت الدراسة أن الخوف من لوم المجتمع ونعتها بألقاب ذات ابعاد اخلاقية مشككة في سمعتها وسمعة أهلها يجعلها تصمت عن العنف وخاصة اذا كان لديها أخوات غير متزوجات وفق آراء النساء المبحوثات.

ويؤكد ما تم طرحه (رغم عدم اخضاعه الى التحليل المعمق) تفضيل , (65,9%) من النساء الفلسطينيات السكوت على العنف وعدم إعلام أحد أو اللجوء الى المساعدة وفق ما جاء في مسح العنف الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخرا (2011).

ويبرز المنسي(2001) في دراسته الكمية والكيفية عن العنف العائلي في قطاع غزة انه من الصعوبة بمكان فهم أسباب عدم مغادرة الزوجة العلاقة العنيفة وأوضح أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وعاطفية تضع صعوبات أمام النساء في أن تتخذ قراراً في ترك العلاقة العنيفة، ويحمل المنسي(2001) المجتمع مسئولية كبيرة تجاه ذلك فهو يضع اللوم دائما على الضحية ألا وهي المرأة (الزوجة). وقد رصد في دراسته أسباب صمت النساء وفق رأي المبحوثات في عينة الدراسة وفق الاتي:

1. صعوبة تخلي الأم عن أطفالها فقد أشارت ما نسبته(71,2%) من العينة المبحوثة أنهن لم يتركن البيت بسبب وجود الاطفال والخوف عليهم من الضياع إضافة إلى ان أهل الزوجة يرفضوا استقبال أطفالهن.

2. شكل الارتباط العاطفي وحبهن لأزواجهن ما نسبته (58,9%)، فالتبعية العاطفية عند بعضهن يولد شعورا بالصراع في عواطفهن تجاه الزوج والالتزام بالعلاقة معه على أمل أنه سيتغير ويغير من سلوكه العنيف تجاهها.

3. كان للأسباب الاجتماعية ومنها الخوف من الطلاق ونظرة المجتمع للمطلقة حيث أن أفراد المجتمع لا ينظرون إلى أسباب الطلاق بتمعن فكانت نسبة من أشرن إلى ذلك (48,8%) من العينة المبحوثة.

4. واعتبر ضغط الأهل المستمر على الزوجة لتتحمل ما يحدث من مشكلات سببا لذلك فقد بلغت النسبة (21,9%).

5. أما الاوضاع الاقتصادية وعدم عمل الزوجة وتبعيتها الاقتصادية للزوج فأشارت(7,1%) من النساء أنه لم يجدن المال الكافي فالفقر والخوف منه يضعها في البقاء في دائرة العنف.

6. أفادت ما نسبته (65%(أنهن يرغبن في تربية أطفالهن بوجود الاب وعدم ضياع الأولاد، إضافة إلى إعالتهم وضمانهن توفير احتياجاتهم.

يعتبر الخوف من ردة فعل الناس والمجتمع معيقا رئيسيا ورد ذكره في العديد من الدراسات وهو يؤثر على قرار المرأة في الإفصاح عن العنف أو الصمت عنه، ففي الوقت الذي يعتبر طلب المرأة الحماية حلا لمشكلتها يعتبره ألطرف الآخر بداية المشكلة، فالعنف ليس مشكلة للطرف الذي يعنف طالما بقي داخل نطاق الأسرة (مركز المراة ,2009). كما أن الخوف من زيادة حدة العنف كما ونوعا، سببا في وضع العنف لدى النساء طي الكتمان، وما زالت النساء تعتبر نفسها خلقت لتضحى من أجل أولادها وخدمة زوجها وعليها أن تتحمل وتصبر على الظروف الصعبة بما فيه العنف والظلم الواقع عليها وهذا يعود إلى مسالة الخيارات الموجودة داخل المجتمع الذي يجرم الضحية ويلومها في حال أخرجت أسرار العائلة للخارج (مركز المراة,2009).

وهكذا تواجه النساء معيقات تمنعها من الافصاح عن العنف الموجه ضدها، كما أن من المعيقات التي تم تدوينها وإن بدى جزء منها ذاتي اي مرتبط بالمرأة إلا انه بالملموس له ارتباط بالمحيط الخارجي وثقافة المجتمع التي تنعكس على المرأة وعلى الخيارات المتاحة لها وقدرتها في أخذ القرار تجاه ما تعانيه.

إن المرأة لا تملك الخيار الحر ولا تستطيع أن تختار البقاء في ظل حياة عنيفة أو تركها فهي في حالة مد وجزر بين ثقافة ألمجتمع والقانون والعرف ومصلحة الأسرة وسمعتها ومصلحة الأولاد، كل هذه الاعتبارات جذورها يقع في صميم اخضاع المرأة وفقدان حريتها، ضمن المجتمع الذي

يهيمن عليه الذكور وفي مجتمع يعتبر العنف الاسري ظاهرة مرضية ويتم التساهل معها (مركز المراة,2009).

بالمحصلة نجد أن ما تم طرحه انعكاس لقيم وثقافة مجتمعية راسخة مررت عبر التنشئة الاجتماعية ويحتكم لها أفراد المجتمع، ومنها قيم العائلة وأهميتها وأهمية الحفاظ على وحدتها، مما يفسر أسباب سكوت النساء لصالح اعتبارات الاسرة على حساب مصلحتها.

اما بالنسبة لقرار لجوء النساء المعنفات طلبا للحماية والمساعدة: فهي عوامل متباينة ومختلفة من امرأة وأخرى، كما ان هناك أهمية بالغة لوجود دعم اجتماعي للنساء المعنفات سواء الغير رسمي أو الرسمي فهو يساعد في الحفاظ على الصحة العامة والنفسية للمرأة المعنفة فالدعم الغير رسمي الذي يأتي من الأهل أو الأصدقاء قد يعطيها الدعم المعنوي، من نصح وإرشاد أو أموال أو مكان تلجأ اليه مؤقتا أو التعاون في رعاية أطفالها، أما الجهة الرسمية فقد توفر لها الحماية والخدمات الاجتماعية والإرشاد وبيت آمن وغيره.

2.2 الدراسات السابقة

تناول عدد كبير من الدراسات التى أجريت ظاهرة العنف ضد المرأة من زوايا واتجاهات ومحاور وأبعاد مختلفة، وتقوم الباحثة بعرض عدد منها بغية الوقوف عند هذه الظاهرة وتشخيص واقعها والاستفادة منها وربطها بالدراسة الحالية، وكانت هذه الدراسات بحسب الآتي:

2.2.1 الدراسات العربية:

* **دراسة عبد الوهاب(1994):** بعنوان: " العنف الأسري في مصر" وقد حاولت الدراسة التعرف إلى مظاهر العنف الأسري، وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة المصرية تتعرض لأشكال متعددة من العنف تتمثل بالحرق، والقتل بالرصاص، والطعن بالسكين والذبح، و دس السم والضرب المبرح، وبينت أن أسباب تعرض النساء إلى العنف في مصر هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى وبلغت نسبتها (45,6%)، وأسباب اجتماعية بلغت نسبتها (35,4 %) إلى جانب أسباب ثقافية أخرى.

* **دراسة عنان حمدان (1996):** بعنوان " إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية " لمعرفة مشكلة إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية وأسبابها ومصادرها وردود أفعال ألإناث تجاهها، واستخدمت استبانة صممتها الباحثة لجمع بيانات المشكلة مع مقابلة أيضا، وبلغ حجم العينة (421) أسرة من محافظة طولكرم في فلسطين، وأشارت نتائج الدراسة الى ان اكثر أشكال العنف انتشاراً هو الإيذاء النفسي، ثم الحرمان من التعليم فالإيذاء الجنسي ثم التهديد، وكان أقلها الإيذاء الجسدي

* **دراسة العواودة (1998):** بعنوان " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني " وقد تناولت الدراسة أشكال العنف ضد المرأة، واستخدمت الباحثة استبانه لقياس أشكال العنف ضد المرأة، المكونة من (30) سؤالا، وبلغ حجم العينة (300) إمراة متزوجة، وقد بينت النتائج إن الزوجات في المجتمع الأردني عرضة للعديد من أشكال العنف الجسدي والجنسي واللفظي والصحي، وأن العنف الجنسي يزداد بتناقص العمر ويتناقص مع تقدم العمر وأن المرأة أكثر عرضه لأشكال العنف الجسدي، وأنه كلما تقدم عمر الزواج للفتاة قلت تعرضها لذلك. وعند المقارنة بين أشكال العنف وجد أن العنف الاجتماعي ضد المرأة بأنه من أكثر أنواع العنف انتشاراً، حيث بلغت الأهمية النسبية له (56%)، وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن (3,97%) من الزوجات تعرضن لشكل

واحد من أشكال العنف، وبالاتجاه المقابل تظهر بيانات الدراسة ان أعلى نسبة عنفٍ تكمن في حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل، أو من حقها في تحديد موعد الحمل تبعا لظروفها وأحوالها الصحية، وبنسبة (8,20%) كما وجدت الدراسة علاقة بين انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الزوجات وممارسة بعضٍ أشكال العنف ضدهن.

* **دراسة الشاعر (2003):** بعنوان " العنف العائلي الواقع على المرأة من حيث الاسباب والأنماط والعوامل التى تغذية "، وقد هدفت الدراسة الى الاشارة الى التحليلات التى بينت أن العنف ضد المرأة مشكلة تعاني منها مختلف الشعوب على اختلاف اجناسهم وأديانهم، كما تبين وجود قواسم مشتركة بين اسباب العنف ضد المرأة من جهة، وأسباب العنف العائلي في اطاره العام من جهة اخرى، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن عدد من التدابير الشرعية الإسلامية للحد من ظاهرة العنف، منها ما يتعلق بالرجل ومنها ما يتعلق بالمرأة.

* **دراسة بنه (2004):** بعنوان " العنف الاسري وخصوصية الظاهرة البحرينية "، وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية مؤلفة من (605) زوجات منهن (178) تعرضن للعنف والباقيات (427) زوجة لم يتعرضن للعنف، وقد تم توزيع استبانة العنف ضد المرأة على عينة البحث، وتوصلت الدراسة الى أن الزوجات غير العاملات تعرضن للعنف اكثر من الزوجات العاملات، كما وجد أيضا اختلاف في نسبة التعرض للعنف تبعا لاختلاف وظيفة الزوج، حيث مارس الأزواج العاطلين عن العمل العنف ضد زوجاتهم أكثر من الأزواج العاملين، كما وجد اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعا لمعدل دخل الزوجة الشهري، اذ كلما زاد دخل الزوجة قل العنف ضدها، وكذلك وجد اختلاف في نسب التعرض للعنف باختلاف معدل دخل الأسرة، إذ كلما قل دخل الاسرة زاد العنف، كما وجد اختلاف في نسب التعرض للعنف تبعا للمستوى التعليمي للزوجة، فكلما زاد المستوى التعليمي للزوج والزوجة قل العنف تجاه الزوجة.

***دراسة عمران (2005):** بعنوان " العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة " وتكونت عينة الدراسة من (93) فرداً من نزلاء السجون في مدينة القاهرة، خيث استخدمت معهم المقابلة، وكشفت نتائج الدراسة على أن الذكور يشكلون أغلبية مرتكبي جرائم العنف الأسري ضد المرأة، وأن الفئة العمرية الأكثر ارتكابا لجرائم العنف الأسري ضد المرأة تتراوح ما بين (30-20 سنة)، وأن هذه الجرائم تزداد في المستويات الاجتماعية والاقتصادية كافة،

وكشفت النتائج ايضا عن وجود خصائص تميز الوضع المهني لمرتكبي جرائم العنف الأسري، وقد كانت مهنة العمال الحرفيين من أكثر مرتكبي العنف الأسري ضد المرأة أقل تدنياً وأكثر تعاطياً للمخدرات.

***دراسة المهيري (2005):** بعنوان " أفضل الطرق والاستراتيجيات التى تقوي العلاقات الأسرية وتمتنها " وشملت عينة البحث (100) من الزوجات بمناسبة اليوبيل الفضي لزواجهن، وتم توجيه الأسئلة المتعلقة بأفضل الطرق والاستراتيجيات التى تقوي العلاقات الأسرية وتمتنها، وأشارت النتائج إلى أن 25% منهن أشرن إلى أن ما يدعم بنيان الأسرة يتمثل في: الاستعداد لمساعدة كل منهما الأخر، العفو السريع والتواصل بين الزوجين، توافر سمات مثل النزعة العملية، الاقتصاد المنزلي، التعاون،أن يضع كل ممن الزوجين نفسه مكان الآخر،عدم الاختلاف بسبب أمور صغيره، وعدم االسماح بظهور صعوبات وتعقيدات تولد الصراع، اتباع سياسة أسرية تتصف بالمرونة والدبلوماسية عن طريق تنشيط المشاركة في المسؤوليات الأسرية، ضرورة الاتفاق على استراتيجيات وأساليب تربوية واحدة بالنسبة لتربية الأطفال وتنشئتهم تنشئة سليمة.

***دراسة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت (2006):** بعنوان" العنف الأسري في فلسطين "وتكونت عينة الدراسة من (4212) أسرة، وقد تم توزيع استبانة على عينة مؤلفة من (62) فقرة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ترتيب أنواع العنف الموجه للنساء اللواتي سبق لهن الزواج كان بحسب الأتي: العنف النفسي، يليه العنف الجسدي، فالعنف الجنسي، كما أشارت النتائج إلى أن النساء المتزوجات أكثر عرضة للعنف بأنواعه الثلاثة في الضفة الغربية من قطاع غزة، كما تبين أن نسبة العنف النفسي والجنسي في الريف والحضر أعلى منها في المخيمات، وأن نسبة العنف ضد المتعلمات أقل منها من غير المتعلمات، وأن للوظيفة أثر في أنخفاض العنف، كما تبين إن النساء المتزوجات في الضفة الغربية أكثر تعرضا للعنف السياسي من قبل الاحتلال الإسرائيلي من النساء في قطاع غزة.

***دراسة المخلافي (2006):** بعنوان " مظاهر العنف ضد النساء في اليمن " وقد قام الباحث باختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة قوامها (75) أسرة، وقام بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة عليهم، وأشارت النتائج ألى أن أبرز أنواع العنف الموجه ضد النساء هو عنف الأزواج نحو زوجاتهم، وكان من أبرز مظاهر العنف ضد المرأة الطلاق التعسفي، وارتباط الأزواج بأخريات

سراً، ومعاملة الزوجات معاملة قاسية، كما تبين أن من أسباب مظاهر العنف ضد المرأة هو: الجهل والنظرة الاجتماعية للمرأة، التى تحكمها العادات والتقاليد المتخلفة،فضلاً عن تفشي الافقر وغياب القوانين الصارمة والرادعة التى تحد من هذه الظاهرة.

***دراسة السرابي (2006):** بعنوان:"العنف الموجه للمرأة الأردنية وعلاقته ببعض المتغيرات " واختارت الباحثة عينة قوامها (300) زوجة من مجتمع الدراسة في العاصمة عما، وزعت عليهن استبانة بقائمة أشكال العنف الموجه ضد المرأة المعدة من قبل العواودة (1998) المعدلة، واعتمدت الدراسة المقابلة كأداة أخرى لجمع المعلومات.وأشارت النتائج إلى أن العنف اللفظي من أكثر أشكال العنف شيوعا وأشدها خطراً على نفسية الزوجات، كما تبين أن حرمان الزوجة من العمل، وعدم متابعة تعليمها من أبرز أشكال العنف الاجتماعي والعنف الاجتماعي لصالح

بيئة المخيمات، فيما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة احصائيا بين المؤهل الأكاديمي للزوجة وممارسة العنف عليها، وبعدم وجود فروق دالة احصائيا بين مهنة الزوجة والعنف الموجه ضدها، كما بينت النتائج أن ارتفاع المؤهل الأكاديمي للزوج يساعد على تجنب استخدام العنف ضد الزوجة.

***دراسة اليونيفيم (2007):** بعنوان " الجرائم المرتكبة ضد المرأة في الأردن ومناقشة الابعاد الثقافية والاجتماعية والقانونية " واستخدم المنهج البحث الكمي والكيفي، وأظهرت النتائج أن مجموع قضايا القتل والشروع فيه (754) خلال الأعوام (2003-2000) منها (97) ضد المرأة أي ما نسبته (12,9%) من مجموع قضايا القتل والشروع فيه تمثل غالبيتها في عام 2001، وكان غالبية اسباب القتل أو الشروع ه بسبب شكوك في سلوك المرأة والمشاجرات العائلية،وأن الأخ هو المتسبب أو الشارع في القتل يتبعه الزوج، كما أظهرت الدراسة أن النسبة الكبرى كانت بين الفتيات والنساء بين عمر 32-18سنة

***دراسة عواد (2012):** بعنوان " العوامل المرتبطة بالمرأة وتسبب لها العنف من زوجها من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين مع المعنفات " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى درجة شيوع العوامل المرتبطة بالمرأة وتسبب لها العنف من زوجها من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين، وتكونت عينة الدراسة من (54)

أخصائياً نفسيًا واجتماعياً وقانونياً من العاملين مع المعنفات،حيث قاموا بتعبئة أداة الدراسة المكونة من استبانة تضم (62) فقرة، موزعة على أربع مجالات من ألعوامل ألشخصية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة العوامل المرتبطة بالمرأة وتسبب لها العنف من زوجها كانت متوسطة.كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات اجابات الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين مع المعنفات تعزى لمتغيرات الدراسة، وأظهرت النتائج أن العوامل الاجتماعية هي أكبر العوامل التى تسبب العنف للمرأة من زوجها، ثم تلاها العوامل الصحية، فالعوامل الشخصية، بينما كان مجال العوامل الاقتصادية عديم الأثر، وبناءاً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة وضع برامج علاجية ووقائية بغية التغلب على ظاهرة العنف ضد المرأة من قبل زوجها والعمل على تفعيل دور الاعلام في تسليط الضوء على قضية العنف ضد المرأة وتبيان مدى الآثار السلبية التى تسببها هذه الظاهرة على مستوى الأسرة والمجتمع.

2.2.2 الدراسات الأجنبية:

*** دراسة جونا بانكر(Joanna Bankerk, 1994):** بعنوان:" نفسية النساء المضروبات في الولايات المتحدة " قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على نفسية النساء المضروبات في الولايات المتحدة، وأظهرت النتائج أن(1,5 مليون) زوجة تتعرض للضرب العنيف من قبل زوجها وأن المرأة أخذت تلجأ إلى منازل متخصصة لإيواء النساء المضروبات، وأن المراكز الإيوائية لم تحم النساء من العنف، حيث ما زال قسم كبير منهن يشعرن بالخوف وعدم الأمان والقلق والإحباط، و أن القانون ينصف الرجل و يقف إلى جانبه على حد تعبيرها.

*** دراسة ليندغرين (Lundgren,2001):** بعنوان: " العنف ضد المرأة "، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أنواع العنف المستخدم ضد النساء وأثر هذا العنف على حالتهن الصحية والنفسية والجسمية وأجريت هذه الدراسة في جامعة أوبسالا في السويد، وتكونت عينة الدراسة من (10,000) امرأة من مختلف مناطق السويد تم اختيارهن بطريقة عشوائية عن طريق تقسيم السويد إلى مقاطعات حسب عدد السكان، وقد تراوحت أعمار أفراد عينة البحث ما بين (18-64 سنة). وحصلت الباحثة وفريق العمل على إجابات حوالي (70%) منهن، وتم اعتماد استبيان مغلق يشمل(350) سؤالا يتعلق بأشكال العنف المستخدم وما تركه عليهن من آثار نفسية، أو جسمية،

سواء كان ذلك من الزوج (أو الشريك) السابق، أو الزوج (أو الشريك) الحالي، أو من كليهما، وأظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته (16 %) من المشاركات في البحث تعرضن للعنف الجسدي، وما نسبته (28%) تعرضن للعنف النفسي، وما نسبته (19%) تعرضن إلى تهديد بالعنف , وما نسبته (27 %) من النساء المشاركات بالبحث أشرن إلى أنهن تعرضن للعنف لأكثر من مرة وبلغت حوالي عشر مرات خلال الزواج السابق، وأشارت نصف النساء المعنفات إلى أن العنف ضدهن كان يحدث أمام الأطفال.

***دراسة ميخائيل ودانيال (Michael and Daniel,2004):** بعنوان " توقعات استمرار عدوان الرجل في مرحلة الزواج الأولي، وقد تم اختبار توقعات الزوج العدوانية ضد الزوجة على عينة بلغت (94) من مجتمع أزواج تم فيها ارتكاب الزوج مره واحدة على الأقل لعدوان جسدي ضد زوجته خلال فترة الخطوبة، وقد تم قياس التوقعات في فترة شهر واحد قبل الزواج، والعدوان المذكور، ثم تم قياسه في فترة ستة أشهر وثمانية عشراً وثلاثين شهراً بعد الزواج، وتبين أن أكثر من (76%) من الأزواج الذين مارسوا العدوان خلال فترة الخطوبة كانوا عدوانيين في الأشهر الثلاثين الأولى للزواج.

* **دراسة ساندرا وآخرين (Sandra and others ,2004):** بعنوان " تغيرات العنف بين الازواج خلال فترة الحمل " حيث تم وصف تجارب النساء اللواتي تعرضن للعنف العائلي قبل فترة الحمل وخلاله، وذلك عن طريق استخدام عينة مأخوذة من العيادات التى تقدم خدمات ما قبل الولادة، وقد تضمنت هذه العينة قائمة من نساء تعرضن لانتهاك جسدي خلال فترة الحمل، حسب ما أوردنه للمعالجين في تلك العيادات، وتضمنت الدراسة قائمة مقارنه من النساء اللواتي ذكرن عدم تعرضهن لمثل هذه الاعتداءات، وقد بلغ معدل أعمار النساء في الدراسة 27 عاما، (83%) منهن خريجات من المدارس العليا، و(66%) منهن لهن أولاد، وقد وازنت طرق النزاع نسبتين من النسب المفحوصة لعنف الشريك الذكري، وما يتضمنه من العدوان النفسي والجسدي والسيطرة الجنسية، أظهرت نتائج الدراسة أن الرجال الذين خضعوا للمقارنة قد تعرضوا لنسبة انتهاكات عالية أكثر من شركائهم الإناث قبل فترة الحمل للنساء وبعدها، كما مارست النساء الاعتداءات النفسية والسيطرة الجنسية أكثر من الشركاء الذكور، كما تبين أنهن أكثر تعرضن للإصابة الجسدية من الذكور، وقد ارتبط عامل الحمل بشكل كبير بالاعتداءات النفسية بين الطرفين.

***دراسة كارين لارسون(Kareen Larson,2007):** بعنوان " العنف الأسري وأثره على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة المعنفة "، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفروق بين النساء المعنفات جسمياً، جنسياً، ونفسياً من قبل أحد أفراد الأسرة والنساء غير المتعرضات للعنف في سلامتهن الجسمية والنفسية وهي دراسة تجريبية، وهدفت أيضاً إلى معرفة الفروق بين النساء المتعرضات للعنف حسب سنوات التعرض للعنف والذي اجري في جامعة اوريبرو، وشملت عينة الدراسة مجموعة من النساء المعنفات من المتواجدات في بيوت النساء (بيوت خاصة تقيمها الدولة في السويد) وعينة مكافئة لها من النساء غير المتعرضات للعنف، وذلك من خلال الإجابة على استبيان خاص أعد لهذه ألدراسة، وبينت النتائج أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية وجسمية أكثر من النساء غير المعنفات، كما أن هناك فروقاً بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية التي تعرضن فيها للعنف، حيث كانت النساء المتعرضات للعنف لفترة ست سنوات أو أكثر لديهم ضغوط نفسية عالية مع أعراض اكتئاب وآلام جسمية أكثر من النساء اللواتي تعرضن للعنف لخمس سنوات أو أقل.

***** دراسة تنديل وسابينا (Tindale&Sabina,2008):** بعنوان " استراتيجيات حل المشكلات للنساء المعنفات " حيث قمنا بدراسة عينة من نساء معنفات في الولايات المتحدة استخدمن استراتيجيات حل المشكلات فكانت النتائج ان (50%) من العينة ابتعدن عن المعنف بنسبة (81%)، لجأن الى طلب المساعدة على الاقل من مصدر واحد ونسبة (13%) منهن طلبن امر حماية لهن من الشرطة.

***** دراسة ستيكلي وآخرين (Stickley and others,2008):** بعنوان " الاتجاهات نحو العنف ضد الزوجة في العاصمة موسكو "، أعتمادا على البيانات التى تم أخذها من المركز العلمي للدراسات المسحيه، وتكونت عينة الدراسة من (1190) فردا موزعين إلى 510 رجال , و 680 امرأة) وزعت عليهم استبانة أشارت نتائجها إلى أنه تحت أي ظرف يمكن تبرير ضرب الأزواج لزوجاتهم، كما أشارت النتائج إلى أن حوالي أقل من نصف المستجيبين أشاروا ألى أن العنف كان مشكلة خطيرة، بينما اعتقد عدد قليل من الذين تم اخذ آرائهم أن العنف يمكن أن يسمح به ضد الزوجة، وقد ارتبطت وجهات النظر الداعمه للعنف عند الرجال بصغر السن،

والطلاق، والصعوبات التى يواجهها الفرد، إضافة الى الإدمان على الكحول، وتدني المستوى الدراسي.

* **دراسة كوليك وايتل (Kulwicki &etal ,2010):** بعنوان " أهمية نجاح الخدمات المقدمة للنساء المعنفات والمهاجرات العربيات في امريكا" حيث تمت الدراسة تحديدا على النساء المعنفات في مدينة دير بون التابعة لولاية ميتشغان واللواتي يواجهن معيقات مختلفة، ومنها ما له علاقة بالخدمات: كعدم القدرة في الوصول اليها أو استخدامها، وغياب العدالة في توفير الخدمات الاجتماعية لهذه التجمعات، وضعف قدرة هذه الخدمات في تلبية احتياجات المهاجرين/ات بطريقة حساسة لثقافتهم.اضافة الى معيقات اللغة، كذلك مراعاتها لاحتياجات النساء ولسياقها الثقافي وخصوصية الوضع الذي تعيشه، وأيضا التأكد دائما من مدى ملائمة الخدمات واحتياجها ورضاها عنها، وتذليل العقبات التي تحول دون الوصول اليها، حيث أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تضافر للجهود ما بين المؤسسات الأهلية المجتمعية والرسمية، حيث يوجد عدة برامج للنساء العربيات الامريكيات المعنفات مثل برنامج الحد من العنف، والشبكة العربية لمناهضة العنف ضد العربيات الامريكيات، وبرنامج المرأة المسلمة للتمكين، حيث أن هذه البرامج تتناول بشكل جدي عزوف العربيات الامريكيات المعنفات من اللجوء إلى الخدمات، فتم إدراج الأطراف الفاعلة من الشرطة، والجامعات والمدارس، ورجال الدين المسيحيين والمسلمين والقادة المجتمعيين ومسئولي الخدمات الاجتماعية والإنسانية، وبناء على نتائج الدراسة قامت الشرطة بتعيين شرطة من أصل عربي يعرفون اللغة العربية ومدربون على التعامل مع العنف الاسري، وقد تم بناء علاقة مع مؤسسات المجتمع من أجل مساعدة النساء العربيات الامريكيات المعنفات وأيضا مع مراكز الإيواء. وقام المركز العربي المجتمعي للخدمات الاقتصادية والاجتماعية ACCESS في دير بون/ولاية ميتشغان بإدراج برنامج تدخل للنساء العربيات الأمريكيات المعنفات وتوفير خدمات لهن.

2.2.3: التعليق على الدراسات السابقة:

حيث استفادت الباحثة من اطلاعها على الدراسات والبحوث السابقة العربية منها والأجنبية، في بناء الإطار النظري للدراسة، وصياغة المشكلة وتحديدها، وصياغة الفروض الملائمة، وبناء أدوات الدراسة والأسلوب الإحصائي لتحليل النتائج ومناقشتها، فكانت هذه الدراسة تأكيدا على ما جاء في الدراسات السابقة، في ظل محدودية الدراسات في مجال موضوع الدراسة " الابعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المراكز النسوية "، حيث ان هذه الدراسة تشترك او تختلف مع الدراسة الحالية بحسب الآتي:

- تشاركت الدراسة الحالية في انها تناولت موضوع الابعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المراكز النسوية،مع دراسة (اليونيفيم،2007) مع العلم ان الابعاد بين الدراستين اختلفت حيث ان الباحثة تناولت بعد المجتمع، المؤسسة، المنتفعة، بينما الدراسة الاخرى تناولت البعد الثقافي والاجتماعي والقانوني.
- تشترك الدراسة الحالية مع غالبية الدراسات التى تناولت ظاهرة العنف، كدراسة وصفية، استخدمت فيها الاستبانة كأداة الدراسة ومنها: دراسة (حمدان، 1996)، (العواودة،1998)، و(بنه، 2004)، و(بيرزيت، 2006)، و (Walf. Davi &1985)، و(Tindale&Sabina.2008) و .(Sandra,others.2004)، و(Kareen 2007 .Larson) و(Kulwicki &etal.2010 (و(Michael and Daniel.2004).
- اختلفت الدراسة الحالية عن دراسات اخرى تناولت ظاهرة العنف العائلي ضد المرأة، فيما تم حصرها في هذه الدراسة بالعنف الموجه ضدها من قبل زوجها، ومن هذه الدراسات: دراسة (بنه،2004)، و (الشاعر، 2003)، و (معهد دراسات المراة في جامعة بيرزيت، 2006).

- تشترك الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات في تناول موضوع لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة وهما: دراسة (Kareen Larson.2007)2010.(وKulwicki &etal) ، ودراسة (اليونيفيم،2007)، والطرق والوسائل لتوفير الحماية للنساء المعنفات.

- تفاوت حجم العينة بين دراسة واخرى، وفقاً للزاوية التى يتم منها بحث هذه المشكلة، فالدراسات التى ركزت على فئات معينة من النساء واستخدمت عينة صغيرة نسبيا مثل دراسة (عبد الوهاب، 1994) ودراسة (العواودة، 1998) بالمقارنة بالدراسات المسحية التى شملت النساء بشكل عام في منطقة جغرافية معينة مثل الدراسة التى قام بها (Lundgren،2001) , دراسة (Stickley,others.2008) ,(دراسة اليونيفيم،2007) والتى بلغت بها حجم العينة (10,000) امرأة.

- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التى تناولت العنف الاسري من حيث العينة المستهدفة، وحجم العينة، حيث اتفقت مع كل من (حمدان،1996)، و (العواودة،1998)، و(بنه،2004)، و (السرابي،2006)،.

- اتفقت الدراسة الحالية من حيث اداة الدراسة المستخدمة " الاستبانة " مع كل من الدراسات التالية: (عواد،2012)، و(عبد الوهاب، 1994)، و(حمدان،1996)، و (العواودة،1998)، و (بنه، 2004)، و(دراسات المرأة، 2006)، و (المخلافي، 2006)، و (السرابي، 2006)، و(Lundgren،2001)، و(دراسة اليونيفيم،2007).

- اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عواد،2012)، و (دراسة Bowekeer,1986) من حيث عينة البحث التى تناولت الاخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين.

- ان تعدد الجوانب التى تم من خلالها بحث مشكلة العنف الأسري في الدراسات السابقة أسهم بشكل كبير في تكوين تصور شامل لطبيعة مصادر العنف الأسري.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

2.3 مجتمع الدراسة

3.3 عينة الدراسة

4.3 اداة الدراسة

5.3 متغيرات الدراسة

6.3 اجراءات الدراسة

7.3 المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات:

تمهيد:

قامت الباحثة في هذا الفصل من الدراسة بتناول عرضاً للخطوات والمراحل وفقا للمنهج العلمي، من خلال تحديد مجتمع الدراسة وعينته، والأدوات المستخدمة ومتغيرات الدراسة المستقلة وإجراءات التحقق من صدق الأداة وثباتها، والوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات المتعلقة بأسئلة الدراسة وفرضياتها.

3. 1 منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، اتبعت الباحثة المنهج الوصفي الذي يلاءم طبيعة الدراسة معتمداً على أسلوب الدراسة الميدانية في جمع المعلومات، ليفي بأغراضها ويحقق أهدافها واختبار صحة فرضياتها وتفسير نتائجها.

3. 2 مجتمع الدراسة

تكون المجتمع الأصلي للدراسة من (586) سيدة مقسمين على النحو التالي (454) سيدة عضو هيئة ادارية، و(132) عاملة اجتماعية في المؤسسات النسوية، ومن خلال استخدام المعادلة الاحصائية (روبيرت ماسون) بهدف تحديد حجم العينة ومن خلال قسمة الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة(0,95)) أي قسمة (1,96)على معدل الخطأ(0,05)، حيث بلغ عدد عينة المجتمع الفعلي (185) عضو هيئة ادارية للمؤسسات والمراكز النسوية في محافظات الضفة الغربية و(65)

عاملة اجتماعية أي ما مجموعه (250) سيدة، وذلك حسب إحصائية وزارة الداخلية الفلسطينية لسنة (2012).

ويوضح الجدولان (1:3) و(2:3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعيناتها على محافظات الضفة الغربية

جدول (3.1): توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعيناتها على محافظات الضفة الغربية

الرقم	المحافظة	هيئة ادارية	عاملة اجتماعية
.1	محافظات الوسط	165	47
.2	محافظات الشمال	202	63
.3	محافظات الجنوب	83	26
	المجموع	450	136
	المجموع الكلي للعينة	586	

ومن خلال استخدام معادلة روبيرت ماسون لتحديد نسبة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة كانت عينة الدراسة المبدئية حسب الجدول التالي:

جدول (3.2) تحديد نسبة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة كانت عينة الدراسة المبدئية

الرقم	المحافظة	عاملة اجتماعية	هيئة ادارية
.1	محافظات الوسط	22	63
.2	محافظات الشمال	26	83
.3	محافظات الجنوب	17	39
	المجموع	65	185
	المجموع الكلي للعينة	250	

3. 3 عينة الدراسة

قامت الباحثة باختيار العينة بطريقة طبقية مكونة من (250) امرأة من مجتمع الدراسة، حيث تبين بعد فحص الاستبيانات المستردة أن هناك نقصا قوامه (18) استبانه، حيث تبين ان (7) استبانات اخرى غير صالحه، وبهذا أصبح العدد النهائي لإفراد العينة (225) من أصل (250) استمارة أي ما نسبته (90%) من أفراد عينة الدراسة وبما نسبته (38,4%) من مجتمع الدراسة.

3.4 متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في الاتي:

اولا: المتغيرات المستقلة وتشمل:

1. العمر:

وله اربع مستويات من (18–اقل من 28) و (من 28 – اقل من 38) و (من 38–اقل من 48) و(من 48 فما فوق).

2. الحالة الاجتماعية:

ولها ثلاث مستويات (عزباء، ومتزوجة، ومطلقة أو أرملة).

3. المستوى التعليمي:

وله اربع مستويات (الثانوية العامه , دبلوم , بكالوريوس , ماجستير).

4. طبيعة العمل:

وله مستويان (هيئة ادارية و هيئة عاملة).

5. التخصص الاكاديمي:

وله مستويان (علوم انسانية , علوم تطبيقية).

6. سنوات الخبرة:

وله اربع مستويات (اقل من خمس سنوات) و (من 5 سنوات –اقل من 10 سنوات) و (من 10سنوات – اقل من 15 سنة) و (من 15 سنة فما فوق).

ثانيا: المتغير التابع

الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسســات النسوية.

3. 4 وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة

جدول (3.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (ن= 225)

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
العمر	من 18–أقل من 28	31	13.8
	من 28–أقل من 38	60	26.6
	من 38–أقل من 48	87	38.7
	من 48– فما فوق	47	20.9
المجموع		225	%100
الحالة الاجتماعية	عزباء	49	21.7
	متزوجة	153	68.0
	مطلقة او ارملة	23	9.3
		225	%100
المجموع		225	%100
المستوى التعليمي	الثانوية العامة	18	8.0
	دبلوم	42	18.6
	بكالوريوس	134	59.6
	ماجستير	31	13.8
المجموع		225	%100
طبيعة العمل	هيئة إدارية	164	72.9
	هيئة عامة	61	27.1
المجموع		225	%100
التخصص الأكاديمي	علوم إنسانية	162	72.0
	علوم تطبيقية	63	28.0
المجموع		225	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	48	21.3
	من 5 – اقل من 10 سنوات	69	30.7
	من 10– اقل من 15 سنة	67	29.8
	من 15 سنة فما فأكثر	41	18.2
المجموع		**225**	**%100**

5.3 صدق الأداة

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في جامعة القدس , وجامعة القدس المفتوحة , وجامعة بيرزيت , وعدد من ذوي الخبرة الطويلة في مجال العمل الارشادي , والملحق رقم (1) يبين أسماء أعضاء فريق المحكمين، والذين أبدوا بعض الملاحظات حولها، سواء بالحذف أو التعديل، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك اتساق داخلي بين الفقرات. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات استبانة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية.

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	.416**0	0.000	16	.448**0	0.000	31	.513**0	0.000
2	.387**0	0.000	17	.0570	0.397	32	.433**0	0.000
3	.463**0	0.000	18	.433**0	0.000	33	.224**0	0.001
4	.390**0	0.000	19	.383**0	0.000	34	.0860	0.201
5	.332**0	0010.	20	.366**0	0.000	35	.402**0	0.000
6	.353**0	0.000	21	.325**0	0.000	36	.350**0	0.000
7	.341**0	0.000	22	.413**0	0.000	37	.428**0	0.000
8	.336**0	0.000	23	.292**0	0.000	38	.322**0	0.000
9	.300**0	0.000	24	.0870	0.194	39	.455**0	0.000
10	.290**0	0.000	25	.442**0	0.000	40	.364**0	0.000
11	.253**0	0.000	26	.248**0	0.000	41	.402**0	0.000
12	.354**0	0.000	27	.393**0	0.000	42	.466**0	0.000
13	.417**0	0.000	28	.399**0	0.000	43	.413**0	0.000
14	.004-0-	0.948	29	.408**0	0.000			
15	.244**0	0.000	30	0.082	0.220			

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

3. 6 ثبات الدراسة

قامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لمجالات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية للأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية (0.875)، وهذه النتيجة تشير إلى تمتع هذه الأداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول(5.3): معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية

المجال	معامل الثبات
توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	0.804
توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	0.728
توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	0.718
الدرجة الكلية	0.875

3. 6 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقاما معينة)، وذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية ألمناسبة، وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، واختبار (ت) (t-test)، واختبار التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة

4. 1 تمهيد

تضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة حول موضوع الدراسة وهو " **الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية وترتيبها بحسب أهميتها، وكذلك** بيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها. وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

الجدول (1.4): مفتاح تفسير النتائج

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	اكثر من 2.33–وأقل من3.67
عالية	من 3. 67 فأعلى

4. 2 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية ؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية مرتبة تنازليا:

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
27	التعاون بين العاملات في البيوت الآمنة أمر ضروري لنجاح العمل.	4.55	0.611	عالية
33	من المهم وجود تأهيل مهني للعاملات مع النساء المعنفات في البيوت الآمنة.	4.36	0.802	عالية
28	تكامل الخدمات المقدمة للنساء في البيوت الآمنة تساهم في دمج المعنفات بطريقة فاعلة.	4.30	0.653	عالية
1	البيوت الآمنة توفر ملاذا آمنا للنساء المعنفات.	4.24	0.747	عالية
2	غياب جهاز امني لحماية العاملات في المراكز النسوية يعرقل قدرتهن على حماية النساء المعنفات.	4.23	0.724	عالية
36	وجود عنصر نسائي في وحدات حماية الأسرة في مراكز الشرطة يساعد في لجوء النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة.	4.08	0.825	عالية
6	البيوت الآمنة تعمل على حماية النساء المهددات بالخطر.	4.04	0.795	عالية
3	الإقبال على البيوت الآمنة ضروري لحماية النساء المعنفات	4.01	0.868	عالية
13	تتوجه النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة عندما تفتقر إلى خيارات أخرى في التعامل مع العنف الموجة ضدها.	3.97	0.896	عالية
4	الظروف العائلية الاجتماعية الصعبة تدفع النساء للجوء للبيوت الآمنة.	3.95	0.969	عالية
10	تعتبر النساء المعنفات الأخصائية الاجتماعية في البيوت الآمنة حافظة	3.94	0.835	عالية

	أسرارهن.			
8	تحتوى البيوت الآمنة على خطط وإجراءات تساعد المرآة المعنفة على استعادة ثقتها بنفسها.	3.89	0.835	عالية
9	تحتوى البيوت الآمنة على خطط وإجراءات تساعد المرآة المعنفة على إعادة دمجها بطرق امنة في المجتمع.	3.88	0.823	عالية
7	البيوت الآمنة تستقبل جميع النساء المعنفات باختلاف مستواهم الاجتماعي	3.82	0.904	عالية
11	وجود البيوت الآمنة تساعد في التقليل من العنف الموجه للنساء.	3.76	0.941	عالية
34	العاملات في البيوت الآمنة يمتلكن الخبرة الكافية للعمل مع النساء المعنفات	3.75	0.856	عالية
5	البيوت الآمنة تشكل حلا لمشكلة النساء المعنفات.	3.65	1.046	متوسطة
12	تكرار لجوء المرأة المهددة بالخطر إلى البيوت الآمنة أكثر من مرة هو دليل على عدم فعالية الأجهزة الأخرى.	3.54	1.017	متوسطة
40	هناك نفور من جانب الكفاءات العلمية لتقبل العمل في البيت الآمن.	3.10	1.206	متوسطة
26	النظرة الاجتماعية للبيت الآمن لها نفس نظرة المعتقل " السجن "	3.04	1.081	متوسطة
17	لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة يزيد المشكلة تعقيدا	3.00	1.112	متوسطة
24	تعزيز ثقافة اللجوء إلى البيوت الآمنة تساعد على تفكك الآسرة.	2.99	1.230	متوسطة
21	ينظر للعمل في البيوت الآمنة بعدم الاحترام من قبل المجتمع.	2.95	1.113	متوسطة
22	لجوء النساء المهددات بالخطر إلى البيوت الآمنة يعزز من النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.	2.93	1.161	متوسطة
14	ثقافة مجتمعنا تتقبل لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة.	2.88	1.280	متوسطة
41	جودة الخدمات المقدمة في البيوت الآمنة غير مناسبة.	2.88	0.986	متوسطة
30	الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة في البيوت الآمنة مقتصرة على الحماية دون التأهيل.	2.63	1.075	متوسطة
42	هناك فجوة كبيرة ما بين البيت الآمن والمؤسسات المجتمعية الأخرى ذات العلاقة.	2.54	1.048	متوسطة
19	المجتمع ينظر إلى البيت الآمن كجهة تستقبل النساء المتمردات على المجتمع.	2.50	1.130	متوسطة
16	اللجوء إلى البيوت الآمنة لا ينظر إليه باحترام من المجتمع.	2.48	1.082	متوسطة
15	هناك شعور أن وصمة عار تلازم المرأة المعنفة التي تلجأ للبيوت الآمنة	2.44	1.042	متوسطة
43	عدم استقرار الوضع الأمني في فلسطين يؤدي إلى ضعف توجه العاملين نحو العمل في البيت الآمن.	2.32	1.113	منخفضة
31	الميزانيات المخصصة للبيت الآمن غير كافية لتنفيذ برامج شاملة للمعنفات.	2.28	0.972	منخفضة

35	وجود أشخاص غير مختصين في البيوت الآمنة يؤثر سلبا على لجؤء تلك النساء إلى البيوت الآمنة.	2.27	1.090	منخفضة
38	التحويل للبيوت الآمنة يكتنفه وضوح الإجراءات الخاصة بالتحويل.	2.24	0.870	منخفضة
37	عدم الالتزام بالسرية في التعامل مع النساء المعنفات يحد من لجؤئهن إلى البيوت الآمنة.	2.14	1.050	منخفضة
23	النظرة الاجتماعية السلبية للجوء للبيوت الآمنة تسبب للمعنفة مزيدا من المعاناة.	2.11	0.880	منخفضة
32	عدد البيوت الآمنة في فلسطين غير كاف لاستيعاب النساء المعنفات.	2.09	0.887	منخفضة
39	غياب وجود معايير قبول لجوء للنساء للبيوت الآمنة يؤثر سلبا على التحويل إليها.	2.04	0.801	منخفضة
29	غياب وجود نظام تحويل واضح للبيوت الآمنة يؤثر على سمعة البيت الآمن والعاملات فيه.	2.01	0.863	منخفضة
25	المجتمع المحلي لا يعطي البيت الآمن القدر الذي يستحقه من الأهمية	1.96	0.854	منخفضة
18	هناك جهل في فهم دور البيت الآمن من أفراد المجتمع.	1.94	0.782	منخفضة
20	التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة يعرقل لجوء النساء إلى البيوت الآمنة.	1.92	0.811	منخفضة
الدرجة الكلية		3.1083	0.26234	**متوسطة**

يلاحظ من الجدول السابق(2.4) الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (3,108) وانحراف معياري (0,262) وهذا يدل على أن درجة الرضا عن الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية جاءت بدرجة متوسطة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2:4) أن (16) فقرة جاءت بدرجة عالية و(15) فقرة جاءت بدرجة متوسطة، و(12) فقرة جاءت بدرجة منخفضة. وحصلت الفقرة " **التعاون بين العاملات في البيوت الآمنة أمر ضروري لنجاح العمل** " على أعلى متوسط حسابي (4,55)، ويليها فقرة " **من المهم وجود تأهيل مهني للعاملات مع النساء المعنفات في البيوت الآمنة** " بمتوسط حسابي (4,36).

وحصلت الفقرة " **التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة يعرقل لجوء النساء إلى البيوت الآمنة.**" على أقل متوسط حسابي (1,92)، يليها الفقرة " **هناك جهل في فهم دور البيت الآمن من أفراد المجتمع** " بمتوسط حسابي (1,94).

السؤال الثاني: ما ترتيب الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بحسب أهميتها ؟

وقامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب أهميتها

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	بعد توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	3.9186	0.48204	عالية
2	بعد توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	2.9169	0.34061	متوسطة
3	بعد توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة	2.5484	0.46008	متوسطة
الدرجة الكلية		**3.1083**	**0.26234**	**متوسطة**

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق (3.4) الذي يظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية أن مجال توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة جاء بدرجة عالية وقد أحتل المرتبة الأولى، ويليه مجال توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بدرجة متوسطة وقد أحتل المرتبة الثانية، وأخيراً يليه مجال توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بدرجة متوسطة والذي أحتل المرتبة الثالثة والاخيرة.

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى لمتغيرات: العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والتخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة ؟

وقد انبثقت عن هذا السؤال الفرضيات الآتية:

نتائج الفرضية الأولى:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير العمر"

ولفحص الفرضية الصفرية الأولى تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير العمر والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه المنتفعة	من 18–أقل من 28	31	3.8759	0.36874
	من 28–أقل من 38	60	3.8859	0.49862
	من 38–أقل من 48	87	3.9726	0.53590
	من 48– فما فوق	47	3.8887	0.42188
توجه المجتمع	من 18–أقل من 28	31	3.5012	0.30113
	من 28–أقل من 38	60	3.4167	0.49230
	من 38–أقل من 48	87	3.4757	0.49192
	من 48– فما فوق	47	3.3339	0.38936
توجه المؤسسة	من 18–أقل من 28	31	3.8178	0.35469
	من 28–أقل من 38	60	3.8765	0.40591
	من 38–أقل من48	87	3.7627	0.43175
	من 48– فما فوق	47	3.7322	0.34427
الدرجة الكلية	من 18–أقل من 28	31	3.7397	0.28160
	من 28–أقل من 38	60	3.7403	0.28399
	من 38–أقل من 48	87	3.7394	0.36360
	من 48– فما فوق	47	3.6591	0.26200

يلاحظ من الجدول رقم (4.4) عدم وجود فروق ظاهرة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى لمتغير العمر، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول التالي:

جدول(5.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	بين المجموعات	.4160	3	.1390	.5940	.6200
	داخل المجموعات	51.633	221	.2340		
	المجموع	52.049	224			
توجه المجتمع	بين المجموعات	1.004	3	.3350	1.593	.1920
	داخل المجموعات	46.412	221	.2100		
	المجموع	47.416	224			
توجه المؤسسة	بين المجموعات	.7720	3	.2570	2.255	.0830
	داخل المجموعات	25.216	221	.1140		
	المجموع	25.988	224			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.4170	3	.1390	2.047	.1080
	داخل المجموعات	14.999	221	.0680		
	المجموع	15.416	224			

يلاحظ من نتائج الجدول السابق أن قيمة ف للدرجة الكلية (2,047) ومستوى الدلالة (0,108) وهي اكبر من مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير العمر، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

نتائج الفرضية الثانية:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية"

ولفحص الفرضية الصفرية الثانية تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية وكانت النتائج بحسب الجدول الآتي:

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه المنتفعة	عزباء	49	3.8540	.52812
	متزوجة	153	3.9452	.46738
	مطلقة	17	3.8778	.42661
	أرملة	6	3.8846	.66306
توجه المجتمع	عزباء	49	2.4443	.45298
	متزوجة	153	2.5928	.47080
	مطلقة	17	2.5113	.40880
	أرملة	6	2.3718	.17820
توجه المؤسسة	عزباء	49	2.8343	.33506
	متزوجة	153	2.9389	.33750
	مطلقة	17	2.9239	.35706
	أرملة	6	3.0098	.39620
الدرجة الكلية	عزباء	49	3.0247	.24203
	متزوجة	153	3.1385	.27262
	مطلقة	17	3.0876	.15372
	أرملة	6	3.0814	.29517

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (6.4) وجود فروق ظاهره في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) كما يظهر في الجدول التالي:

جدول(7.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	بين المجموعات	0.348	3	0.116	.496	.686
	داخل المجموعات	51.701	221	0.234		
	المجموع	52.049	224			
توجه المجتمع	بين المجموعات	1.043	3	0.348	1.657	.177
	داخل المجموعات	46.373	221	0.210		
	المجموع	47.416	224			
توجه المؤسسة	بين المجموعات	0.461	3	0.154	1.329	.266
	داخل المجموعات	25.528	221	0.116		
	المجموع	25.988	224			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.494	3	0.165	2.436	.066
	داخل المجموعات	14.923	221	0.068		
	المجموع	15.416	224			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (2,436) ومستوى الدلالة (0,066) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

نتائج الفرضية الثالثة:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى التعليمي"

ولفحص الفرضية الصفرية الثالثة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى التعليمي، وكانت النتائج بحسب الآتي:.

جدول (8.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه المنتفعة	الثانوية العامة	18	3.8846	.57032
	دبلوم	42	4.0440	.46625
	بكالوريوس	134	3.9013	.46972
	ماجستير	31	3.8437	.49554
توجه المجتمع	الثانوية العامة	18	2.3675	.52142
	دبلوم	42	2.6484	.48506
	بكالوريوس	134	2.5390	.45839
	ماجستير	31	2.5583	.37315
توجه المؤسسة	الثانوية العامة	18	2.7908	.35935
	دبلوم	42	2.8894	.26727
	بكالوريوس	134	2.9320	.36102
	ماجستير	31	2.9620	.32239
الدرجة الكلية	الثانوية العامة	18	2.9935	.22117
	دبلوم	42	3.1656	.22741
	بكالوريوس	134	3.1062	.26378
	ماجستير	31	3.1065	.30740

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (8.4) وجود فروق ظاهره في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى التعليمي، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وكانت النتائج كما بالجدول الآتي:

جدول(9.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	بين المجموعات	0.895	3	0.298	1.289	.279
	داخل المجموعات	51.154	221	0.231		
	المجموع	52.049	224			
توجه المجتمع	بين المجموعات	1.023	3	0.341	1.625	.184
	داخل المجموعات	46.392	221	0.210		
	المجموع	47.416	224			
توجه المؤسسة	بين المجموعات	0.411	3	0.137	1.185	.316
	داخل المجموعات	25.577	221	0.116		
	المجموع	25.988	224			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.375	3	0.125	1.839	.141
	داخل المجموعات	15.041	221	0.068		
	المجموع	15.416	224			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (1,839) ومستوى الدلالة (0,141) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى لمتغير المستوى التعليمي، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

نتائج الفرضية الرابعة:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير طبيعة العمل"

ولفحص الفرضية الصفرية الرابعة تم حساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير طبيعة العمل، وقد كانت النتائج بحسب الجدول الآتي:

جدول (10.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير طبيعة العمل

المجال	طبيعة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	هيئة إدارية	164	3.9179	0.49780	0.036	0.971
	هيئة عاملة	61	3.9206	0.44076		
توجه المجتمع	هيئة إدارية	164	2.5685	0.48885	1.075	0.283
	هيئة عاملة	61	2.4943	0.37010		
توجه المؤسسة	هيئة إدارية	164	2.9458	0.35059	2.260	0.026
	هيئة عاملة	61	2.8390	0.30127		
الدرجة الكلية	هيئة إدارية	164	3.1256	0.27170	1.630	0.105
	هيئة عاملة	61	3.0618	0.23100		

*دال احصائيا

يتبين من خلال الجدول السابق(10.4) أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1,630)، ومستوى الدلالة (0,105)، أي أنه لا توجد فروق في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير طبيعة العمل، ما عدا مجال

التوجه نحو المؤسسة ولصالح أعضاء الهيئة الإدارية، وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة في هذا المجال فقط.

نتائج الفرضية الخامسة:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي" ولفحص الفرضية الصفرية الخامسة تم حساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

جدول (11.4): نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير التخصص الأكاديمي

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة"t"	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	علوم انسانية	162	3.9292	.475350	0.529	0.597
	علوم تطبيقية	63	3.8913	.501690		
توجه المجتمع	علوم انسانية	162	2.5370	.445700	0.592	0.554
	علوم تطبيقية	63	2.5775	.497730		
توجه المؤسسة	علوم انسانية	162	2.9023	.334120	1.027	0.306
	علوم تطبيقية	63	2.9542	.356790		
الدرجة الكلية	علوم انسانية	162	3.1024	.255010	0.546	0.585
	علوم تطبيقية	63	3.1237	.281860		

يتبين من خلال الجدول السابق أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (0,546)، ومستوى الدلالة (0,585)، أي أنه لا توجد فروق في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي، وبذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

نتائج الفرضية السادسة:

" لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير سنوات الخبرة"

ولفحص الفرضية الصفرية السادسة تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

جدول (12.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
توجه المنتفعة	اقل من 5 سنوات	48	3.8542	.44466
	من 5 – اقل من 10 سنوات	69	3.9175	.46926
	من 10– اقل من 15 سنة	67	3.9288	.53164
	من 15 سنة فما فأكثر	41	3.9794	.46823
توجه المجتمع	اقل من 5 سنوات	48	2.4503	.43687
	من 5 – اقل من 10 سنوات	69	2.6132	.47436
	من 10– اقل من 15 سنة	67	2.5637	.43087
	من 15 سنة فما فأكثر	41	2.5291	.50271
توجه المؤسسة	اقل من 5 سنوات	48	2.8885	.33611
	من 5 – اقل من 10 سنوات	69	3.0136	.34228
	من 10– اقل من 15 سنة	67	2.8876	.34402
	من 15 سنة فما فأكثر	41	2.8350	.31160
الدرجة الكلية	اقل من 5 سنوات	48	3.0480	.21050
	من 5 – اقل من 10 سنوات	69	3.1658	.27456
	من 10– اقل من 15 سنة	67	3.1045	.27315
	من 15 سنة فما فأكثر	41	3.0885	.26755

يلاحظ من نتائج الجدول رقم (12.4) وجود فروق ظاهرية في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير سنوات الخبرة، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وكانت النتائج كالتالي:

جدول(13.4): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
توجه المنتفعة	بين المجموعات	0.358	3	0.119	.510	.676
	داخل المجموعات	51.691	221	0.234		
	المجموع	52.049	224			
توجه المجتمع	بين المجموعات	0.782	3	0.261	1.235	.298
	داخل المجموعات	46.634	221	0.211		
	المجموع	47.416	224			
توجه المؤسسة	بين المجموعات	1.017	3	0.339	3.000	.031*
	داخل المجموعات	24.971	221	0.113		
	المجموع	25.988	224			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.420	3	0.140	2.064	.106
	داخل المجموعات	14.996	221	0.068		
	المجموع	15.416	224			

*دالة احصائياً.

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (2,064) ومستوى الدلالة (0,106) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى لمتغير سنوات الخبرة، ما عدا مجال التوجه المؤسسة. وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية السادسة في هذا الجانب

فقط ولتحديد مصدر الفرق قامت الباحثة باستخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية وكانت النتائج بحسب الآتي:

الجدول (14.4): نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

المتغيرات		الفروق في المتوسطات	مستوى الدلالة
اقل من 5 سنوات	من 5 – اقل من 10 سنوات	-.12516-*	.0490 *
	من 10– اقل من 15 سنة	.00086	.9890
	من 15 سنة فما فأكثر	.05347	.4550
من 5 – اقل من 10 سنوات	اقل من 5 سنوات	.12516*	.0490
	من 10– اقل من 15 سنة	.12602*	.0300
	من 15 سنة فما فأكثر	.17863*	.0080
من 10– اقل من 15 سنة	اقل من 5 سنوات	-.00086	.9890
	من 5 – اقل من 10 سنوات	-.12602*	.0300 *
	من 15 سنة فما فأكثر	.05261	.4310
من 15 سنة فما فأكثر	اقل من 5 سنوات	-.05347	.4550
	من 5 – اقل من 10 سنوات	-.17863*	.0080 *
	من 10– اقل من 15 سنة	-.05261	.4310

ويلاحظ من نتائج الجدول السابق ((14.4) أن الفرق كان لصالح فئة سنوات الخبرة من 5– أقل من 10 سنوات حيث تفوقت هذه الفئة من الخبرة على باقي الفئات.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الاول

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

الفصل الخامس:

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التى توصلت اليها هذه الدراسة لمعرفة الابعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسويه، وتفسير هذه النتائج وفقاً لأسئلتها وفرضياتها،ثم عرضا للتوصيات والاقتراحات االتى تراها الباحثة في ضوء نتائج هذه الدراسة..

1.5 مناقشة نتائج الدراسة

1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

ما درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية ؟

وقد أظهرت نتائج الجدول (2.4) الذي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3,108) وانحراف معياري (0,262) وهذا يدل على أن درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية جاءت بدرجة متوسطة.

وتؤكد هذه النتائج إلى حد ما تطور الاهتمام بالبيوت الآمنة بالمعنفات كملاذ آمن يعمل على حمايتهن، ويستدل على ذلك وجود أعداد معينة وهي قابلة للازدياد في ظل تكامل التنسيق مع مختلف الجهات الشريكة والمعنية.

وتتفق مع النتائج في الجدول رقم (2.4) أن (16) فقرة جاءت بدرجة عالية و(15) فقرة جاءت بدرجة متوسطة، و(12) فقرة جاءت بدرجة منخفضة. وحصلت الفقرة " **التعاون بين العاملات في البيوت الآمنة أمر ضروري لنجاح العمل** " على أعلى متوسط حسابي (4,55)، ويليها فقرة " **من المهم وجود تأهيل مهني للعاملات مع النساء المعنفات في البيوت الآمنة** " بمتوسط حسابي(4,36). وحصلت الفقرة " **التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة يعرقل لجوء النساء إلى البيوت الآمنة.**" على أقل متوسط حسابي (1,92)، يليها الفقرة " **هناك جهل في فهم دور البيت الآمن من أفراد المجتمع** " بمتوسط حسابي (1,94).

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة المتوسطة) إلى حداثة البيوت الآمنة في فلسطين من حيث النشأة والتطور والاهتمام مع وجود عدم تقبل من المجتمع والأفراد نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة، وذلك بسبب نظرة المجتمع الذكوري للمرأة التى تجبرها الظروف اللجوء لمثل هذه البيوت، وهذا يدل على أن المجتمع ما زال رافضا لوجود البيوت الآمنة بدرجة متوسطة وينظر له بشكل سلبي ويعتبره وصمة عار نحو هذه البيوت، كما أن خصوصية العمل في البيوت الآمنة، وطبيعة العلاقات الاجتماعية التى تربط الأسر بعضهم ببعض تؤثر بعض الاحيان في توجهاتهم نحو هذا العمل بسبب ثقافة المجتمع السائدة نحو العمل في هذا المجال، وقوة الضغط الاجتماعي، وسيطرة العادات والتقاليد على مجريات الحياة، إضافة إلى تدني وعي المرأة بحقوقها وواجباتها المنصوص عليها في التشريعات والقوانين.

2.1.5 مناقشة النتائج السؤال الثاني:

ما ترتيب الابعاد المتعلقة بلجوء المراة المعنفة للبيوت الآمنة حسب أهميتها ؟

حيث اظهرت نتائج حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تعبر عن درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية.

ولوحظ من نتائج الجدول (3.4) الذي يظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية أن" **مجال توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة " جاء بدرجة عالية** وقد أحتل المرتبة الأولى، ويليه "**مجال توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة " بدرجة متوسطة** وقد أحتل المرتبة الثانية، وأخيراً يليه "مجال **توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الامنة " وجاء بدرجة متوسطة.**

و تعزو الباحثة هذه النتيجة في ترتيب الابعاد كما يلي بالنسبة الى " **مجال توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة "** والذي **جاء بدرجة عالية** و احتل المرتبة الأولى ترى ان السبب هو نظرة المجتمع الذكوري للمرأة والعنف الذي يمارس عليها من قبل الاسرة والذي يؤدي احيانا الى الخوف والهروب من هذه الممارسات والسلوكيات التى تجبرها الى اللجوء البيوت الامنة بهدف الحماية والرفض لهذا العنف والانتهاك، اما بالنسبة الى "**مجال توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة "** والذي جاء **بدرجة متوسطة** و أحتل المرتبة الثانية وهذا يدل على أن المجتمع المدني والمؤسسات الغير حكومية ما زالت مترددة لوجود المراة ولجوؤها الى البيوت الامنة وتنظر له ربما بشكل سلبي. اما "مجال **توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الامنة " والذي جاء بدرجة متوسطة.**

فتعزو الباحثة ذلك الى طبيعة العلاقات الاجتماعية التى تربط الأسر بعضهم ببعض والتى تؤثر بعض الاحيان في توجهاتهم نحو هذا العمل بسبب ثقافة المجتمع الذكورية، وقوة الضغط الاجتماعي، وسيطرة العادات والتقاليد على مجريات الحياة، أضافة إلى تدني وعي المرأة بحقوقها وواجباتها المنصوص عليها في التشريعات والانظمة.

3.1.5 مناقشة النتائج السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≥ 0.05) في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى لمتغيرات: العمر، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، وطبيعة العمل، والتخصص الأكاديمي، وسنوات الخبرة ؟

الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة نحو نظرة النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير العمر.

حيث تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير العمر وتم ملاحظة وجود فروق ظاهره في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير ألعمر حيث تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA) وتبين أن قيمة (ف) للدرجة الكلية(2,047) ومستوى الدلالة (0,108) وهي أكبر من مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير العمر وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الأولى.

وتشير هذه النتائج إلى تقارب وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية من زاوية الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة بغض النظر عن العمر، أو نظراً لعدم وجود اهتمام كافي بهذا الامر من سنوات سابقة بحكم كونه حديثا، حيث تساوت الاهتمامات بهذا الجانب من وجهة نظر النساء العاملات في هذه القضية، لأن الموضوع حديث فاختصر المسافات العمرية وجعلها في قالب واحد بغض النظر عن العمر.

الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة نحو نظرة النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.

أظهرت نتائج الفرضية الثانية حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية. وتم ملاحظة أن قيمة (ف) للدرجة الكلية (2,436) ومستوى الدلالة (0,066) وهي أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq a$)، أي أنه لا توجد فروق دالة احصائيا في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء االمراة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

وتعزو الباحثة ذلك بسبب وجود تماثل في تفهم لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من الفئات المختلفة للحالة الاجتماعية لدرجة تشابهت فيها استجابات النساء العاملات بغض النظر عن اختلاف تلك المستويات، أو لأن هناك اهتمام غير كافي وغير جوهري وقد يكون شكلياً مما ألغى الفوارق بين تلك الفئات.

الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى ألتعليمي.

أظهرت نتائج الفرضية الثالثه حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، وتبين أن قيمة(ف) للدرجة الكلية(1,839) ومستوى الدلالة (0,141) هي اكبر من مستوى الدلالة (0.05 ≥ a) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى التعليمي، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

تعزو الباحثة هذه النتيجة حيث تساوت فيه وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية حول الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير المستوى ألتعليمي كون هذه القضية حديثة الاهتمام وأن مدخلاتها تتقاطع مع الثقافة المجتمعية لدرجة أسهمت فيها بإلغاء الفوارق ما بين الفئات المختلفة للمستوى التعليمي.

الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05≥ a) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير طبيعة العمل (عاملة , عضو هيئة إدارية).

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير طبيعة العمل، ولفحص الفرضية الصفرية الرابعة تم حساب نتائج اختبار "ت" والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد، تبين من خلال النتائج أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (1,630)، ومستوى الدلالة (0,105)، أي أنه لا توجد فروق في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير طبيعة ألعمل ما عدا مجال توجه المؤسسة ولصالح الهيئة العامة وبذلك تم قبول الفرضية الرابعة في هذا الجانب.

وتعزو الباحثة ذلك من ملاحظة أن العاملات لهم علاقة مع فئات المجتمع المعنفة أكثر من غيرهم من خلال العمل بالخط الأول مع هذه الفئات من النساء المعنفات في البيوت الآمنة

الفرضية الخامسة :

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة ($a \geq 0.05$) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة

بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير التخصص الاكاديمي، ولفحص الفرضية الصفرية الخامسة، تم حساب نتائج اختبار (ت) والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة، وتبين من خلال النتائج أن قيمة (ت) للدرجة الكلية (0,546)، ومستوى الدلالة (0,585)، ونلاحظ من النتيجة أنه لا توجد فروق في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تـــعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي وبذلك تم قبول الفرضية الخامسة.

تعزو هذه الباحثة إلى أن هذه الظاهرة تفرض نفسها على المجتمع وعلى العاملين مع المعنفات وتؤثر فيهم على نحو متقارب بغض النظر عن تخصصاتهم الاكاديمية أأنسانية كانت أم تطبيقية وكأن لسان حال هؤلاء النساء العاملات من الهيئة الادارية والتنفيذية لديها ذات الاهتمام، فتقاربت استجابتهم وألغت الفوارق رغم أختلاف تخصصاتهم أو لأن الفهم الواعي للعاملين مع المعنفات أسهم في تقارب الاستجابات بينهم.

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (a ≥ 0.05) بين متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة.

أظهرت النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير سنوات الخبرة، ولفحص الفرضية الصفرية السادسة، تم حساب نتائج اختبار(ت) والمتوسطات الحسابية لاستجابة أفراد عينة الدراسة، ولمعرفة دلالة الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، وتبين من الملاحظة أن قيمة (ف) للدرجة الكلية(2,064) ومستوى الدلالة (0,106) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α ≥ 0.05) أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية يعزى إلى متغير سنوات ألخبرة، ما عدا مجال التوجه نحو المؤسسة وكانت الفروق لصالح من 5- أقل من 10 سنوات، وبذلك تم قبول الفرضية الصفرية السادسة.

تعزو الباحثة هذه النتيجة بأن سنوات الخبرة من 5 _ أقل من 10 سنوات، ربما لاتكون كافية للعمل مع هذه الفئات الصعبة، والتي بحاجة إلى وعي وخبرة أكثر للتعامل مع هذه الفئات التى تعاني من ظروف صعبة للغاية، فيما تؤكد النتائج أن الخبرة القليلة لا تمكن صاحبها من تحديد هذه الأبعاد، وكذلك الخبرة الكبيرة التى ربما يصاحبها ملل وتدنا بالاهتمام، فيما تبين النتائج أن الخبرة المتوسطة يسبقها خبرة تمهيدية وتتزامن مع إجراءات تطبيقية فتنمو قدرة العاملات في هذا المجال.

2.5 التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- إعداد خطة تعبوية شاملة للعاملين بالبيوت الآمنة والمشرفة عليها بحيث تضعهم بهذه التكتيكات والأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة، وتكامل الأدوار في وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والمراكز النسوية، لتعزيز هذه التوجهات، وتحمل المسؤوليات.
- التركيز والعمل الجاد لتوفير التأهيل المهني للعاملين مع النساء المعنفات ودراسة سبل إدماج هذه الخدمة في خدمات المؤسسات المختصة والعاملة في تقديم الخدمات للنساء المعنفات أو ضمن المؤسسات الرسمية الشريكة.
- اتاحة المجال للتفريغ النفسي والانفعالي للعاملات الاجتماعيات، وحرية التعبير عن المواقف الصعبة التى يعملون معها من خلال تشكيل مجموعات الدعم الذاتي.
- إعداد برنامج أرشادي فاعل للعاملات الاجتماعيات في المراكز والبيوت الآمنة، بهدف المساعدة في الفصل بين الوضع النفسي وظروف عملهم، وعلاقاتهم مع الاداريين في مواقع عملهم.
- زيادة عدد العاملات الاجتماعيات في البيوت الآمنة بما يتلاءم مع حجم العمل، من أجل التخفيف من العبء الكبير الذي يواجههن أثناء استقبال بعض الحالات الصعبة.
- اجراء دراسات تكشف عن المشكلات التى تواجه المعنفات في البيوت الآمنة.
- إجراء دراسات تبين الاحتراق النفسي للعاملين مع المعنفات.
- إجراء دراسات تظهر سبل تكيف المعنفات مع صدمة التواجد في البيوت الآمنة.
- إجراء دراسة تظهر أثر برنامج أرشادي في تخفيف ضغط القلق لدى المعنفات والعاملات معهن.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. ابو زهري،علي وآخرون.(2008),**اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم له**، مجلة جامعة الأقصى،المجلد 12، العدد الاول، يناير 2008 .

2.الأمم المتحدة.(1995) ,**العنف ضد المرأة**،تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين.

3. باظة، آمال عبد السميع مليجي.(1997), **الشخصية والاضطرابات السلوكية والوجدانية**، الطبعة الاولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

4.بدوي،احمد زكي, (1986) ,**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت

5. بركات، حليم.(1998) ,**المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية.

6. بنه، يوسف بوزبون , **العنف الاسري وخصوصية الظاهرة البحرينية**. البحرين: المركز الوطني للدراسات، (2005).

7. التير، مصطفى عمر. (1987) , **اتجاهات جرائم العنف في المجتمع العربي**، المجلة العربية للدراسات الأصلية، مجلد 3، العدد 5.

8. جهاز الاحصاء الفلسطيني.(2006) , **مسح العنف الاسري**. رام الله: منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011) ,**النتائج الرئيسية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني**.رام الله: منشورات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

10. حمدان، عنان.(1996) ,**ايذاء الاناث في الاسرة الفلسطينية**، رسالة ماجستير، الجامعه الاردنية، عمان.

11. داود، وناظم هاشم العبيدي.(1990) ,**علم نفس الشخصية**، بغداد.

12. الدّر،ابراهيم فريد.(1983),**الأسس البيولوجية لسلوك الانسان**، الطبعة الاولى، دار الافاق الجديدة،بيروت، لبنان.

13. السرابي، سهام.(2006). **العنف الموجه للمرأة الاردنية وعلاقته ببعض المتغيرات**، بحث مقدم الى مؤتمر الامن والديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة مؤتة،عقد بالفترة (10-2006/7/12).

14. سعادة، لونا.(2009), **توصيات محلية للحد من ظاهرة العنف ضد النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة**، رام الله: منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان.

15. سنيورة،رندة وعبد الهادي، ريم.(1994).**العنف ضد المراة ظاهرة عامة ام خاصة**،مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين.

16. الشاعر،ناصر الدين.(2003) ,العنف العائلي ضد المراة – اسبابه والتدابير الشرعية للحد منه.مجلة جامعة النجاح الوطنية للعلوم الانسانية،م (17)، ع (2).

17. صالح، قاسم حسين.(1988), **الشخصية بين التنظير والقياس**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

18. صبحي، سيد.(2003),**الانسان وصحته النفسية**، الدار المصرية اللبنانية.

19.العامري، أروى.(1988), **العنف العائلي في الاردن حجمه ومسبباته**، مؤسسة شومان،عمان.

20. عبد الوهاب، ليلى.العنف الاسري، دار للطباعة والنشر، بيروت.(1994).

21.. العقاد،عصام عبد اللطيف.(2001), **سيكولوجية العدوانية وترويضها:منحى علاجي معرفي جديد**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

22. عمران،منال ,**بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم العنف الأسري ضد المرأة**:دراسة ميدانية في مدينة القاهرة. المجلة الجنائية القومية، م (48)،ع (1)،ص:124-111.

23. العواودة، امل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الاردني، رسالة ماجستير، غير منشورة، الجامعه الاردنية، 1998.

24. عواد، يوسف ذياب.**العوامل المرتبطة بالمرأة وتسبب لها العنف من زوجها من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين مع المعنفات**.(2012)،مجلة جامعة الخليل للبحوث،م (7)،ع(1).

25. العيسوي،عبد الرحمن،(2000), **اضطرابات الطفولة والمراهقة وعلاجها**،الطبعة الاولى،دار الراتب الجامعية، بيروت،لبنان.

26.العيسوي،عبد الرحمن،(2007), **سيكولوجية العنف المدرسي والمشاكل السلوكية**، دار النهضة العربية،بيروت، لبنان.

27. مختار، وفيق صفوت. (1999),**مشكلات الاطفال السلوكية الاسباب وطرق العلاج**، الطبعة الاولى، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر.

28. المخلافي،أحمد.**مظاهر العنف ضد النساء في اليمن**.(2006)، منشورة على الاموقع الالكتروني: www.almotamar.net,news,37823

29.معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، العنف الاسري في الاراضي الفلسطينية. دراسة تحليليه، السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2006).

30. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.(2009), **مفهوم الحماية لدى المراة الفلسطينية**. رام الله

31. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.(2013), **العنف والخدمات المقدمة للنساء المعنفات في محافظة طوباس**، دراسة مسحية. رام الله

32. المنسي، كامل.(2001) ,**العنف العائلي ضد النساء في قطاع غزة**. غزة: منشورات مركز شؤون المرأة، غزة.

33. منظمة الصحة العالمية.(2002), **التقرير العالمي حول العنف والصحة**،المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط.

34. الهاشمي،عبد الحميد محمد.(2008) ,**المرشد في علم النفس الاجتماعي**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

35. وزارة شؤون المرأة الفلسطينية.**الخطة الوطنيـــة الإســـتراتيجية لمناهضـــة العنـــف ضـــد النساء.(2011-2019)**، وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، ص14.

36. اليازجي،ندرة. (1998) , **دراسات في الحياة النفسية والاجتماعية**، الطبعة الاولى،المجلد الثاني،مطبعة اليازجي، دمشق، سوريا.

37. اليونيفيم، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، تقدم المرأة العربية. 2007.

ثانيا:المراجع الاجنبية:

38.Abu-Ras, Wahiba.(2007(cultural belifes and services utilization by battered Arabs Immigrant.***Journal of violence against women***, *vol 13, no10: p1002-1028*

39..Kulwicki, Anahid & etal.(2010). Barriers in the Utilization of Domestic Violence Services..Among Arab Immigrant Women: Perceptions of Professionals, Service Providers & Community Leaders.**Journal of Family Violence,**no 25:p:727–735

40. Lindgren ,H ,Clay (1973) **An Introduction to Social Psychology**. New York: John Wiley & Sons ,approaches in the psychological Therapies PP163-186

41.Sabina, Chiara&Scott Tindale.(2008).Problem – Focused Coping Strategies Among Battered *Women.J***ournal of Violence Against Women**.*Vol 14:p 473-449.*

42.Somach, Suzan&Gihan, Abou Zeid.(2009).*Eygpt: Violence AGAINST Women:* ***LITERATURE REVIEW OF VIOLENCE AGAINST WOMEN,*** Cairo: Woman Egypatian National council &USAID

43. Joanna B, R, **women psychologies puzzle** , Basic Books Inc publishers ,newyork. (1994)

44. Michael, F. and Daniel , K., predictors of the persistence of Male Aggression in Early Marriage. **journal of Family Violence** , 19 (6) , (2004),

P: 329 -338.

45.Sandra L.Martin ,April Harris – Britt,Yan Li ,KathrynE.Moracco,LawrenceL. Kupper,and Jacquelyn C. Camp-bell ,Changes in Intimate partner Vi – olence During pregnancy. **journal of Family Violence** , 19 (4),(2004), p201-210

46. Stickely , A. Kislitsyna , O. Timo-feeva , I. and Denny Vagero, Attitudes Toward Intimate partner Violence Against Women in Moscow ,Russia.**Journal of Family Violence** , 23(6) , (2008), p:447-456

الملاحق

ملحق رقم (1): السادة أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة / المؤسسة	
.1	الدكتور تيسير عبدالله	جامعة الاستقلال	
.2	الدكتور عمر الريماوي	جامعة القدس	
.3	الدكتور محمد شاهين	جامعة القدس المفتوحة /رام الله	
.4	الدكتور محمد عمران	جامعة دار المعلمين / رام الله	
.5	الدكتورة امال دحيدل	جامعة بير زيت	
.6	الدكتورة بيهان القيمري	جامعة بير زيت	
.7	الاستاذة لمى ترزي	مركز الارشاد الفلسطيني / رام الله	
.8	الاستاذة غادة شديد	جمعية طوباس الخيرية	
.9	الاستاذة ختام عواطلة	وكالة الغوث الدولية / اريحا	
.10	الاستاذة رانية سنجلاوي	مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي /القدس	
.11	الاستاذ عبد الرازق غزال	مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي /رام الله	

ملحق رقم (2): أداة الدراسة قبل التحكيم

جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

قسم إلارشاد النفسي والتربوي

رقم الاستمارة:.....

منطقة البحث:.....

استبيانه

"الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية في فلسطين "

(بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي)

أولا: بيانات أولية:

1- العمر:

من18 - اقل من 28 ( )

من 28 - اقل من 38 ( )

من 38 – اقل من 48 ( )

من 48 – فما فوق ( )

2- الحالة الاجتماعية:

أعزب ( )

متزوج ( )

مطلق ( )

ارمل ( )

3- المستوى التعليمي:

الثانوية العامه ( )

دبلوم ( )

بكالوريوس ( )

ماجستير ( )

-4طبيعة العمل:

هيئة إدارية ( )

هيئة عاملة ( )

5- التخصص الأكاديمي:

علوم إنسانية ( )

علوم تطبيقية ( )

6- سنوات الخبرة في مجال العمل:

اقل من 5 سنوات ( )

من 5 – اقل من 10 سنوات ( )

من 10- اقل من 15 سنة ( )

من 15 سنة فما فوق ( )

وتضمنت الاستبانة ثلاثة أبعاد وهي على النحو التالي:

البعد الأول: ويتضمن بعد توجه المنتفعة نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا ادري	أعارض	أعارض بشدة
.7	البيوت الآمنة توفر ملاذا آمنا للنساء المعنفات والمهددات بالخطر على حياتهن.					
.8	أن غياب جهاز امني لحماية العاملات في المراكز النسوية يعرقل قدرتهن على حماية النساء المعنفات والمهددة حياتهن بالخطر.					
.9	الإقبال على البيوت الآمنة ضروري لحماية النساء المهددات بالخطر.					
.10	الظروف العائلية الاجتماعية الصعبة تدفع النساء للجوء للبيوت الآمنة.					
.11	أن لجوء المرأة المهددة بالخطر إلى البيوت الآمنة أفضل الحلول لحل مشكلتها.					
.12	البيوت الآمنة تعمل على حماية النساء المهددات بالخطر.					
.13	البيوت الآمنة تستقبل جميع النساء المعنفات					

	بغض النظر عن المستوى الاجتماعي.					
14.	تحتوى البيوت الآمنة على خطط وإجراءات تساعد المرآة المعنفة على استعادة ثقتها بنفسها وإعادة تمكينها ودمجها بطرق أمنة في المجتمع.					
15.	تعاني المعنفات من الخوف والقلق بأن تقوم الأخصائية الاجتماعية في البيت الآمن بإفشاء أسرارهن.					
16.	وجود البيوت الآمنة تساعد في التقليل من العنف الموجه للنساء.					
17.	تكرار لجوء المرأة المهددة بالخطر إلى البيوت الآمنة أكثر من مرة هو دليل على عدم فعالية الأجهزة الأخرى.					
18.	تتوجه النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة عندما تفتقر إلى خيارات أخرى في مجابهة العنف الموجة نحوها.					

البعد الثاني: ويتضمن بعد توجه المجتمع نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين

الرقم	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	لا ادري	اعارض	اعارض بشدة
.19	هناك تقبلا مجتمعيا وثقافيا للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة.					
.20	هناك شعور أن وصمة عار تلازم المرأة المعنفة التي تلجأ للبيوت الآمنة.					
.21	أن اللجوء إلى البيوت الآمنة لا ينظر إليه باحترام من المجتمع.					
.22	لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة يزيد من المشكلة تعقيدا.					
.23	هناك جهلا في فهم دور البيت الآمن من أفراد المجتمع.					
.24	المجتمع ينظر إلى البيت الآمن كجهة تستقبل النساء ذوات الجرائم الأخلاقية					
.25	أن التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة تعرقل لجوء النساء إلى البيوت الآمنة.					
.26	العمل في البيوت الآمنة لا ينظر إليه باحترام في المجتمع.					
.27	لجوء النساء المهددات بالخطر إلى البيوت الآمنة يعزز من النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.					
.28	النظرة الاجتماعية المتدنية للجوء للبيوت الآمنة تسبب للمعنفة مزيدا من العناء.					
.29	تعزيز ثقافة اللجوء إلى البيوت الآمنة					

	تساعد على تفكك الآسرة.					
.30	المجتمع المحلي لا يعطي البيت الآمن القدر الذي يستحقه من الأهمية.					
.31	النظرة الاجتماعية للبيت الآمن لها نفس نظرة المعتقل " السجن "					
.32	البيت الآمن هو الملاذ الوحيد لحماية المعنفات.					

البعد الثالث: بعد توجه المؤسسة نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين.

الرقم	العبارات	اوافق بشدة	اوافق	لا ادري	اعارض	اعارض بشدة
.33	التعاون بين العاملات في البيوت الآمنة أمر ضروري لنجاح العمل.					
.34	تكامل الخدمات المقدمة للنساء في البيوت الآمنة تساهم بدمج المعنفات بطريقة فاعلة					
.35	غياب وجود نظام تحويل واضح للبيوت الآمنة يؤثر على سمعة البيت الآمن والعاملات فيه.					
.36	أن الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة بالبيوت الآمنة مقتصرة على الحماية دون التأهيل					
.37	الميزانيات المخصصة للبيت الآمن غير كافية لتنفيذ برامج شاملة للمعنفات.					
.38	عدد البيوت الآمنة في فلسطين غير كاف لاستيعاب النساء المهددات بالخطر.					
.39	أهمية التأهيل المهني للعاملات مع النساء المعنفات في البيوت الآمنة.					

40.	العاملات في البيوت الآمنة يمتلكن الخبرة الكافية للعمل مع النساء المعنفات					
41.	وجود أشخاص غير مختصين في البيوت الآمنة يؤثر سلبا على لجؤء تلك النساء إلى البيوت الآمنة.					
42.	وجود عنصر نسائي في وحدات حماية الأسرة في مراكز الشرطة يساعد في لجوء النساء المهددات بالخطر إلى البيوت الآمنة.					
43.	عدم الالتزام بالسرية في التعامل مع النساء المعنفات يحد من لجؤئهن إلى البيوت الآمنة.					
44.	أن التحويل للبيوت الآمنة يكتنفه وضوح الإجراءات الخاصة بالتحويل.					
45.	غياب وجود معايير قبول لجوء للنساء للبيوت الآمنة يؤثر سلبا على التحويل إليها.					
46.	هناك نفور من جانب الكفاءات العلمية لتقبل العمل في البيت الآمن.					
47.	نوعية الخدمات المقدمة بالبيوت الآمنة غير مناسبة من حيث الجودة.					
48.	هناك فجوة كبيرة ما بين البيت الآمن والمؤسسات المجتمعية الاخرى.					
49.	عدم استقرار الوضع الأمني في فلسطين يؤدي إلى ضعف ثقة العاملين للعمل في البيت الآمن.					

ملحق رقم (3): الاستبانة المستخدمة في الدراسة بعد التحكيم.

جامعة القدس

كلية العلوم التربوية

قسم إلا رشاد النفسي والتربوي

استبيانه

"الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية في فلسطين "

(بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي)

اسم المؤسسة:.....

طبيعة العمل: هيئة إدارية / عاملة اجتماعية

المحافظة:.....

تاريخ تعبئة الاستمارة: / / 2013

الباحثة: فدوى فرحان

السيدات أعضاء الهيئات الإدارية في المؤسسات النسوية المحترمات ,

السيدات العاملات الاجتماعيات في المؤسسات النسوية المحترمات ,

تقوم الطالبة فدوى فرحان / قسم الإرشاد التربوي والنفسي في جامعة القدس (أبو ديس) بالعمل على انجاز رسالة الماجستير بعنوان:

"الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية في فلسطين ".

حيث يهدف البحث إلى:

1. التعرف إلى اتجاهات النساء العاملات في المؤسسات النسوية الفلسطينية نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة.

2. التعرف إلى أثر بعض المتغيرات " العمر ,السكن ,سنوات ألخبره ,المستوى التعليمي ,الحالة الاجتماعية , طبيعة العمل " المتعلقة باتجاهات سيدات المؤسسات النسوية الفلسطينية نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة.

3. التعرف إلى درجة اتجاهات النساء العاملات بالمؤسسات النسوية الفلسطينية نحو لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة حسب المحاور المدرجة بالاستبانة " المنتفعة , المؤسسة , المجتمع ".

وبناءا على ذلك نأمل من طرفكم مساعدتنا في تعبئة هذه الاستمارة من أعضاء الهيئة الإدارية / ومن العاملات الاجتماعيات بمؤسستكم الموقرة.

وشكرا لحسن تعاونكم

أولا: بيانات أوليه :

1- العمر:

من18 - اقل من 28 ☐

من 28 - اقل من 38 ☐

من 38 – اقل من 48 ☐

من 48 – فما فوق ☐

2- الحالة ألاجتماعية:

عزباء ☐

متزوجة ☐

مطلقة ☐

أرملة ☐

3- المستوى التعليمي:

الثانوية ألعامه ☐

دبلوم ☐

بكالوريوس ☐

ماجستير ☐

4- طبيعة العمل:

هيئة إدارية ☐

هيئة عاملة ☐

5- التخصص الأكاديمي:

علوم إنسانية ☐

علوم تطبيقية ☐

6- سنوات الخبرة في مجال العمل:

اقل من 5 سنوات ☐

من 5 – اقل من 10 سنوات ☐

من 10- اقل من 15 سنة ☐

من 15 سنة فما فأكثر ☐

وتضمنت الاستبانة ثلاثة أبعاد وهي على النحو التالي:

البعد الأول: ويتضمن بعد توجه المنتفعة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا ادري	أعارض	أعارض بشدة
1.	البيوت الآمنة توفر ملاذا آمنا للنساء المعنفات.					
2.	غياب جهاز امني لحماية العاملات في المراكز النسوية يعرقل قدرتهن على حماية النساء المعنفات.					
3.	الإقبال على البيوت الآمنة ضروري لحماية النساء المعنفات.					
4.	الظروف العائلية الاجتماعية الصعبة تدفع النساء للجوء للبيوت الآمنة.					
5.	البيوت الآمنة تشكل حلا لمشكلة النساء المعنفات.					
6.	البيوت الآمنة تعمل على حماية النساء المهددات بالخطر.					
7.	البيوت الآمنة تستقبل جميع النساء المعنفات باختلاف مستواهم الاجتماعي.					
8.	تعتمد البيوت الآمنة على خطط تساعد المرآة المعنفة على استعادة ثقتها بنفسها.					
9.	تحتوى البيوت الآمنة على خطط وإجراءات تساعد المرآة المعنفة على إعادة دمجها بطرق أمنة في المجتمع.					
	تعتبر النساء المعنفات الأخصائية الاجتماعية في البيوت الآمنة حافظة أسرارهن.					
10.	وجود البيوت الآمنة تساعد في التقليل من العنف الموجه للنساء.					

	تكرار لجوء المرأة المهددة بالخطر إلى البيوت الآمنة أكثر من مرة هو دليل على عدم فعالية الأجهزة الأخرى.					
	تتوجه النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة عندما تفتقر إلى خيارات أخرى في التعامل مع العنف الموجة ضدها.					

البعد الثاني: ويتضمن بعد توجه المجتمع للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا ادري	أعارض	أعارض بشدة
.14	ثقافة مجتمعنا تتقبل لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة.					
.15	هناك شعور أن وصمة عار تلازم المرأة المعنفة التي تلجأ للبيوت الآمنة.					
.16	اللجوء إلى البيوت الآمنة لا ينظر إليه باحترام من المجتمع.					
.17	لجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة يزيد المشكلة تعقيدا.					
.18	هناك جهل في فهم دور البيت الآمن من أفراد المجتمع.					
.19	المجتمع ينظر إلى البيت الآمن كجهة تستقبل النساء المتمردات على المجتمع.					
.20	التمسك بالعادات والتقاليد الموروثة يعرقل لجوء النساء إلى البيوت الآمنة.					
.21	ينظر للعمل في البيوت الآمنة بعدم الاحترام من قبل المجتمع.					
.22	لجوء النساء المهددات بالخطر إلى البيوت الآمنة يعزز من النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.					
.23	النظرة الاجتماعية السلبية للجوء للبيوت الآمنة تسبب للمعنفة مزيدا من المعاناة.					
.24	تعزيز ثقافة اللجوء إلى البيوت الآمنة تساعد على تفكك الأسرة.					
.25	المجتمع المحلي لا يعطي البيت الآمن القدر الذي يستحقه من الأهمية.					
	النظرة الاجتماعية للبيت الآمن لها نفس نظرة المعتقل " السجن "					

البعد الثالث: بعد توجه المؤسسة للجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة في فلسطين.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	لا ادري	أعارض	أعارض بشدة
.27	التعاون بين العاملات في البيوت الآمنة أمر ضروري لنجاح العمل.					
.28	تكامل الخدمات المقدمة للنساء في البيوت الآمنة تساهم في دمج المعنفات بطريقة فاعلة.					
.29	غياب وجود نظام تحويل واضح للبيوت الآمنة يؤثر على سمعة البيت الآمن والعاملات فيه.					
.30	الخدمات المقدمة للمرأة المعنفة في البيوت الآمنة مقتصرة على الحماية دون التأهيل.					
.31	الميزانيات المخصصة للبيت الآمن غير كافية لتنفيذ برامج شاملة للمعنفات.					
.32	عدد البيوت الآمنة في فلسطين غير كاف لاستيعاب النساء المعنفات.					
	من المهم وجود تأهيل مهني للعاملات مع النساء المعنفات في البيوت الآمنة.					
	تمتلك العاملات في البيوت الآمنة الخبرة الكافية للعمل مع النساء المعنفات.					
.35	وجود أشخاص غير مختصين في البيوت الآمنة يؤثر سلبا على لجوء تلك النساء إلى البيوت الآمنة					
.36	وجود عنصر نسائي في وحدات حماية الأسرة في مراكز الشرطة يساعد في لجوء النساء المعنفات إلى البيوت الآمنة.					
.37	عدم الالتزام بالسرية في التعامل مع النساء المعنفات يحد من لجوئهن إلى البيوت الآمنة.					
.38	التحويل للبيوت الآمنة يكتنفه وضوح الإجراءات الخاصة بالتحويل.					
.39	غياب وجود معايير قبول لجوء للنساء للبيوت الآمنة يؤثر سلبا على التحويل إليها.					
.40	هناك نفور من جانب الكفاءات العلمية لتقبل العمل في البيت الآمن.					
.41	جودة الخدمات المقدمة في البيوت الآمنة					

	غير مناسبة.					
.42	هناك فجوة كبيرة ما بين البيت الآمن والمؤسسات المجتمعية الأخرى ذات العلاقة.					
.43	عدم استقرار الوضع الأمني في فلسطين يؤدي إلى ضعف توجه العاملين نحو العمل في البيت الآمن.					

شكرا لحسن تعاونكم.

فهرس الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة	80
2	أداة الدراسة قبل التحكيم	81
3	الاستبانة المستخدمة في الدراسة بعد التحكيم	88

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
3.1	توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعيناتها على محافظات الضفة الغربية	41
3.2	تحديد نسبة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة كانت عينة الدراسة المبدئية	41
3.3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة (ن= 225)	43
3.4	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات استبانة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية	44
3.5	معامل الثبات للمجالات والدرجة الكلية	45
4.1	مفتاح تفسير النتائج	47
4.2	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية مرتبة تنازليا	48
4.3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب أهميتها	51
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير العمر	53

4.5	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير العمر	54
4.6	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير الحالة الاجتماعية	55
4.7	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير الحالة الاجتماعية	56
4.8	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير المستوى التعليمي	57
4.9	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير المستوى التعليمي	58
4.10	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير طبيعة العمل	59
4.11	نتائج اختبار "ت" للعينات المستقلة لاستجابة أفراد العينة لدرجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير التخصص الأكاديمي	60

4.12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في متوسطات درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير سنوات الخبرة	61
4.13	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في درجة الأبعاد المتعلقة بلجوء المرأة المعنفة للبيوت الآمنة من وجهة نظر النساء العاملات في المؤسسات النسوية بحسب متغير سنوات الخبرة	62
4.14	نتائج اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	63

فهرس المحتويات:

إقرار: .....أ

الشكر والتقدير .....ب

مصطلحات الدراسة: .....ج

الملخص الدراسة: .....ه

Abstract: .....ز

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها 1

1.1 المقدمة.....2

2.1 مشكلة الدراسة 7

3.1 أسئلة الدراسة وفرضياتها 7

4.1 فرضيات الدراسة: 8

5.1 أهمية الدراسة.....9

6.1 أهداف الدراسة.....10

7.1 حدود الدراسة.....10

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....11

1.2 الأدب التربوي 12

1.1.2. مفهوم العنف: 12

2.1.2: ثقافة العنف: 13

2.1.3: البيئة والعنف:.....13

2.1.4: أشكال وسمات العنف:.....14

2.1.5: النظريات المفسرة للعنف: 15

2.2 الدراسات السابقة.....28

2.2.1 الدراسات العربية:.....28

2.2.2 الدراسات الأجنبية: 32
2.2.3: التعليق على الدراسات السابقة: 36
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات 38
3. 1 منهج الدراسة 39
3. 2 مجتمع الدراسة 39
3. 3 عينة الدراسة 41
3.4 متغيرات الدراسة 41
3. 4 وصف متغيرات أفراد عينة الدراسة 42
5.3 صدق الأداة 43
3. 6 ثبات الدراسة 44
3. 6 المعالجة الإحصائية 44
4. 1 تمهيد 46
4. 2 نتائج أسئلة الدراسة 47
1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: 47
2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: 51
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات 63
1.5 مناقشة نتائج الدراسة 64
1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: 64
2.1.5 مناقشة النتائج السؤال الثاني: 66
3.1.5 مناقشة النتائج السؤال الثالث: 67
2.5 التوصيات 72
قائمة المراجع 73
الملاحق 78
جامعة القدس 80
جامعة القدس 87
فهرس الملاحق: 94